



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
30-29-28 محرم 1436 – 21-22-23 نوفمبر 2014





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
9	هيئة حقوق الإنسان
12	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
32	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

خادم الحرمين الشريفين يحرص على وحدة الصف العربي والإسلامي مهما كانت الخلافات

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014 م

<http://www.al-jazirah.com/2014/20141121/fe1.htm>

الجزيرة - عوض مانع القحطاني - علي بلال:
أكد عدد من المسؤولين في وزارة الداخلية ومجلس الشورى وأكاديميون على الموقف التاريخي والجهود الحكيمة والمخلصة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله -التي تكوّلت في جمع دول الخليج العربي في هذه الظروف التي تمر بها المنطقة .
وقالوا في تصريحات لـ«الجزيرة»: إن مناشدة خادم الحرمين الشريفين لجمهورية مصر العربية قيادة وشعباً للسعي في إنجاح هذه الخطوة في مسيرة التضامن العربي تأكيد في سبيل وحدة الصف ولم الشمل، مشيرين إلى أن خادم الحرمين الشريفين حريص على أن يكون العالم العربي والإسلامي على كلمة واحد .
وأكد مدير إدارة الشؤون الإعلامية بالعلاقات في وزارة الداخلية الأستاذ محمد علي القمشع أن مناشدة خادم الحرمين الشريفين لقيادة وشعب جمهورية مصر العربية تأتي تأكيداً وخطوة في سبيل وحدة العالم العربي .
وقال القمشع: إن خطوات خادم الحرمين الشريفين معروفة دائماً بأنه حريص على أن يكون العالم العربي والإسلامي على كلمة وصف واحد ونحن كمتابعين نفخر بقائد كمثل الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله- الذي يسعى دائماً إلى رفض الخلافات ودعم مصالح الشعوب والتعاون العربي ووجود المملكة العربية السعودية في هذا الإطار بقدر كبير يسهم في توحيد الصفوف والشعوب العربية والإسلامية .
من جانبه قال اللواء الدكتور صالح فارس الزهراني عضو في مجلس الشورى سابقاً: إن حرص خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على لمّ شمل دول مجلس التعاون ليست غريبة عليه، فهذه خطوة تأتي انسجاماً مع مواقفه -حفظه الله- في أعماله وجهوده للمّ صف شعوب وحكومات دول مجلس التعاون، وتندكر جميعاً خطوته العملاقة نحو دعوته إلى توحيد هذه الدول وهذه من مواقفه المشرفة -حفظه الله- والرياض هي بيت الخليج والقطب الذي يتحمل العبء الأكبر .
وحول بيان خادم الحرمين الشريفين ومناشدته جمهورية مصر قيادة وشعباً لإنجاح خطوة مسيرة التضامن العربي قال اللواء الزهراني: هذا شيء ينسجم مع توجهات خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله -وتوجه العربي والإسلامي ولم الصفوف وجمهورية مصر العربية هي أم العرب ولا يستغرب ذلك من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- الذي يسعى إلى لملمة الصفوف وتوحيد الكلمة وجمع الشمل ورفض النعرات وجمع دول التعاون الخليجي سيكون له مردود كبير على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي خدمة مصالح الأمة والعرب والمسلمين .
وقال الدكتور محمد سعد السالم عضو مجلس الشورى سابقاً: في الواقع ما تم من اتفاق برعاية كريمة وعمل دؤوب من خادم الحرمين الشريفين الذي تعتبره الأمة العربية والأمة الإسلامية وعلى الأخص دول مجلس التعاون الخليجي هو حكيم هذه المنطقة وفي الحقيقة أن موقف خادم الحرمين الشريفين التاريخي أثلج الصدور وسر الجميع ووحدة الكلمة وجمع الصف وهذا كل ما نحتاجه نحن في هذه المنطقة وخصوصاً في هذا الوقت العصيب والظروف الصعبة التي تستهدف هذه المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، ودائماً في الاتحاد قوة وفي التعاون والتوافق خير لكل منتهم لهذه المنطقة وإلى دول مجلس التعاون وإلى أبناء الأمتين العربية والإسلامية بل للعالم أجمع .
وقال الدكتور السالم: ليس في التفرق مصلحة وخادم الحرمين الشريفين هو حكيم هذه الأمة واخوانه ملوك وأمراء المنطقة وسلاطينها ما فيه شك أنهم وصلوا إلى هذه النتيجة التي أسعدت الجميع ووحدة الصف ونسال الله سبحانه وتعالى أن تزداد الخطوات قوة وثباتاً وأن يزداد التعاون والتكاتف بين أبناء المنطقة وبين أبناء الأمتين العربية والإسلامية وأن يكفينا

شر أعدائنا وأن يعجل بزوال هذه الأزمات والجهات التي تسعى لتدمير هذه المنطقة وإثارة المشكلات وعلى رأسها الحركات الإرهابية التي خرجت علينا وهي من صنع أعدائنا ومن تخطيطهم وتدابيرهم .

وحول بيان خادم الحرمين الشريفين لمناشدته جمهورية مصر قيادة وشعباً في إنجاح خطوة مسيرة التضامن العربي، قال الدكتور السالم هو بيان واضح وواقف ويصب في نفس الطريق والغرض هو جمع الكلمة وما وجه لجمهورية مصر العربية العزيزة والشقيقة التي تعتبر الامتداد والعمق الطبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي وللعالم العربي والإسلامي وما تملكه من إمكانيات بشرية ولما لإخواننا في جمهورية مصر العربية من مواقف مشرفة وهذه لفئة كريمة من خادم الحرمين الشريفين للشعب المصري وكلنا نتمنى ونتفق مع خادم الحرمين الشريفين في تمنياته أن يوفق الله سبحانه وتعالى جمهورية مصر العربية ويرزقها الأمن والأمان وأن يكفيها شر أعدائها .

وقال الدكتور السالم: مما لا شك فيه أن جمهورية مصر العربية ركن ركين في المعادلة السياسية والمعادلة الأمنية والمعادلة الاجتماعية في وطننا العربي على أبعاده ولكنه بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون هو ركن مهم وهي التي تعمل التوازن وترهب أعداءها وتبعد عنها أطماع الطامعين .

وأكد معالي الدكتور جمعان أبو الرقوش مدير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لأشقائه العرب على وجه العموم وأشقائه على وجه الخصوص في جمهورية مصر تؤكد ما يتحلى به خادم الحرمين الشريفين من شمائل عربية منبها حرصه الدائم -حفظه الله- على وحدة الصف العربي.. فكان بالأمس مع إخوانه وأشقائه قادة دول الخليج بحث معهم ما يقوي جدار الوحدة بين شعوب المنطقة، لذلك كما عهدناه -حفظه الله- نرى بين حين وآخر ويجهد لا يفتر ولا يكل أنه يسعى دائماً إلى إذابة الثلوج التي توتر العلاقات بين العرب والمسلمين وهذا لا شك أنه من أساسيات النهج السعودي الذي اختطه المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله- وسار عليه أبناؤه ملوك هذه البلاد ممن تولوا الحكم بعده وأصبحت الدعوة إلى التضامن والوحدة وعدم التدخل في شؤون الدول هو سمة ونهج السياسة السعودية .

ودعوة خادم الحرمين لأشقائنا في مصر من حبه وشعبه لجمهورية مصر العربية وما يربط المملكة ومصر هو أسمى من كل الخلافات العربية، فتاريخ العلاقات بين البلدين مليء بالإيجابيات والتضحيات التي أسهمت في تعزيز هذه الروى المشتركة في كل القضايا العربية والإسلامية والدولية وأيضاً جهوده -حفظه الله- في تعزيز كل ما من شأنه أن يحفظ لمصر وحدتها ومكانتها العربية اللائقة وهذا ما نلمسه من خادم الحرمين الشريفين من حين إلى آخر، مشيراً إلى أن العمل العربي المشترك هو ما نحتاج إليه في هذه الأوقات العصيبة ودحر الأعداء الذين يتربصون بالأمة ويريدون شتاتها .

وقال عميد كلية الحقوق بجامعة الملك سعود رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح بن ربيعان القحطاني: إن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للأشقاء في جمهورية مصر العربية بوحدة الكلمة ونبذ الخلافات من أجل العمل العربي المشترك ومسيرة التضامن العربي في ظل هذه الظروف والتحديات التي تحتم على الأمتين العربية والإسلامية التضامن والوحدة وباعتبار مصر دولة لها قوتها ومكانتها في العالم العربي هي في الواقع دعوة جاءت في وقت الأمة العربية في حاجة إلى وحدة حقيقية ولم شملها ونبذ الفرقة والعمل بالطرق الدبلوماسية بدلاً من المنابر الإعلامية التي تسعى لتفريق الأمة وإلحاق الإيذاء بالمنطقة العربية .

وأكد الدكتور القحطاني أن خادم الحرمين الشريفين قائد محنك يريد جمع شمل الأمتين العربية والإسلامية ويريد إزالة الخلافات، معتبراً أن المملكة العربية السعودية اليوم أصبحت دولة قوية ومؤثرة تحرص على استقرار العالم ونبذ الخلافات والصراعات لأنه مع الأسف الشديد هناك من يريد أن يلحق الأذى بهذه الدول ومقدراتها .

وأوضح أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لمصر قيادة وشعباً إنما من باب النصح وتصب في مصلحة الجميع وأن الخلافات لا يترتب عليها إلا مساوئ ودمار.. وإنما تشيد بهذه المناشدة والنصح الذي يترتب عليه أمور إيجابية تخدم قضايا الأمة، مؤكداً أن مصر دولة شقيقة لها قوتها ومكانتها في العالم العربي وهذا ما حرص عليه خادم الحرمين الشريفين في دعوته للتصالح بدلاً من الخلافات وأن الحكمة تقضي بنبذ أي خلافات عربية أو داخل الأوطان .

• حقوق الانسان: الملك عبدالله يحفظ الأمة من • الفرقة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

سلوى حمدي - الرياض
قال نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود الدكتور صالح بن محمد الخثلان، إن تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - يوم أمس الأول حول بيان أهمية الوحدة الخليجية العربية، يؤكد نظرته الثاقبة في تحقيق التضامن الخليجي العربي الذي يعد ركيزة أساسية في قوتها واستمرار تطورها.
وأوضح الدكتور صالح الخثلان في تصريح لوكالة الأنباء السعودية، أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز متابع دقيق لكل ما يهم مصالح الأمتين العربية والإسلامية ويحفظها من الفرقة، ولا أدل على ذلك من مبادراته الدائمة لتعزيز العمل العربي المشترك، وإصلاح مؤسساته لتكون قادرة على الوفاء بتطلعات الشعوب العربية.
وأضاف يقول: إن تصريح خادم الحرمين الشريفين - وفقه الله - يؤكد أيضاً أن الموقف من جمهورية مصر العربية، ودعم أمنها واستقرارها يعد مطلباً عربياً، ويحدد علاقات الدول العربية ببعضها خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها مصر.



120 شقة مفروشة تبث السموم الطائفية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

<http://www.alsharq.net.sa/2014/11/23/1252864>

الرياض - فهد الحمود

نحتاج جهوداً كبيرة للقضاء عليها وتضييق الهوة وتعزيز التعددية والتسامح كثرة القنوات الدينية ظاهرة صحية تعكس التنوع والتعددية تأثيرها واضح في زرع الكراهية وتغذيتها بين الطوائف من أبناء البلد الواحد بدأ نشوء القنوات الطائفية مع سقوط صدام حسين عام 2003م
120 قناة تبث على عرب سات ونايل سات .. ويقف خلفها حكومات ورجال دين وتجار أغلب هذه القنوات متردية فنياً وتعتمد على الحوارات والحكي
دعا أستاذ الإعلام وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن العناد لتشريع البث الفضائي المتعلق ببث الفتن الطائفية. مشدداً على أهمية عدم إغلاق هذه القنوات بالقوة، إلا في حال توفر إرادة سياسية.
وقال في حوار خاص مع «الشرق»: تتمكن هذه القنوات وبكل سهولة الانتقال من بلد إلى آخر، وتغيير القمر الصناعي في حال إغلاقها. ومقترحاً بدل ذلك الحوار بين أبناء المذاهب وأصحاب هذه القنوات للتقليل من خطرهما قدر الإمكان.
وأكد العناد أن عدد هذه القنوات يربو على الـ 120 قناة بدأت شرارتها الفتنوية مع سقوط صدام حسين عام 2003م. مشيراً إلى أن وراء إنشائها أهدافاً سياسية، ملقياً باللائمة على حكومات ورجال دين لم يسمها بأنها تقف وراء هذا التجيش

الطائفي إعلامياً. لافتاً إلى أن تمويل القناة الواحدة لا يتجاوز 100 ألف دولار سنوياً، واصفاً أداءها الفني بالضعيف والمتدني. وأن أغلبها تدار من شقق مفروشة. العناد فتح قلبه وصندوق معلوماته ليخص «الشرق» بهذا الحوار. قنوات طائفية

في البداية حدثنا عن القنوات الطائفية.. كيف بدأت؟

- ارتبط ظهور القنوات الفضائية الطائفية بتطورات الأحداث في المنطقة العربية منذ نحو عشر سنوات، وبخاصة ما آلت إليه الأمور في العراق تحديداً؛ إذ تفاقم الصراع الطائفي العربي العربي، والعربي الإيراني، وبدأت إيران نفسها تطلق قنوات باللغات العربية والفارسية، كما انطلقت أعداد كبيرة من هذه القنوات من العراق، ومن دول أخرى بعضها غير عربية، وظهرت قنوات مختلفة مضادة لها تمثل طوائف إسلامية أخرى، وجميع هذه القنوات على اختلاف انتماءاتها الطائفية والفطرية تعمل ليل نهار على محاربة الطائفة أو الطوائف الأخرى. حكومات ورجال دين

هل لنا أن نعرف كم عددها ومن يقف وراءها؟

- أشارت بعض التقارير والدراسات التي قدمت في ندوة حول التعددية والتسامح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخراً في تونس أن عددها تجاوز 120 قناة تبث على عرب سات ونابل سات، ويقف خلفها حكومات ورجال دين ورجال أعمال، وقليل منها يعمل على أساس تجاري، ولو انقطع التمويل الخاص عنها لتوقف أغلبها عن البث، وهذا مما يؤسف له، ولكنها تعكس بصدق وبدقة متناهية الوضع الذي آلت إليه الأمور في العالم العربي وبخاصة بين الشيعة والسنة. مرحلة النشوء

كثيرون يقولون إن نشوء القنوات الطائفية بدأ مع سقوط حكومة «صدام حسين» في عام 2003.. ما صحة ذلك؟ - نعم هذه حقيقة لا شك فيها، فكما ذكرت أن هذا الوضع الإعلامي المشين قد تفاقم بسبب تطورات الأوضاع في العراق، ولكن هناك ظروفاً أخرى ساعدت أيضاً في انتشارها ومنها الدعم ومحاولات الإيرانيين المستمرة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كسوريا والبحرين واليمن، بالإضافة إلى الأوضاع في المنطقة العربية وأحداث الربيع العربي وانقسام الإخوة في بعض الدول العربية على أسس مذهبية وسياسية. الفعل ورد الفعل

وحيث إن القاعدة تقول إن لكل فعل رد فعل مساوياً له في القدر ومضاداً له في الاتجاه؛ فإن القنوات السنية والسلفية التي تهاجم الطائفة الشيعية قد زادت أيضاً من مختلف الدول العربية، كرد فعل طبيعي لتكاثر القنوات الطائفية الشيعية. التنوع والتعددية

هل تعد ظاهرة انتشار عدد القنوات الدينية في الآونة الأخيرة ظاهرة صحية؟ ولماذا؟

- من حيث المبدأ كثرة القنوات الدينية أو غير الدينية ظاهرة صحية تعكس التنوع والتعددية، والاعتراض ليس على القنوات الدينية لا من حيث الكيف ولا من حيث العدد، فحرية التعبير والحريات الدينية للأفراد والجماعات والطوائف ينبغي أن تحترم، وأن تتاح فرص التعبير للجميع، وأن نشجع تنوع القنوات والطوائف والتعددية ونباركها، ولكن الاعتراض الأساسي هو أن أغلب هذه القنوات اتجهت لبث الكراهية للطوائف الأخرى وأحياناً تكفيرهم والدعوة لمحاربتهم أو قتلهم أو على الأقل عدم التعامل معهم، وهذا هو ما يدعونا للتأمل ومراجعة الوضع ومراقبته؛ لأن أي تحريض على الكراهية والعنوان ومحاربة التعددية والتعايش السلمي بين الطوائف مرفوض أياً كان مصدره، وهذه القنوات المؤسسة على أساس طائفي تهدم المجتمعات العربية وتسهم بطرق مباشرة وغير مباشرة في تعميق الهوة بين الطوائف المسلمة التي لا يخلو منها أي بلد في العالم العربي، فهي مصدر للتأجيج وعدم التسامح والتعايش بين الطوائف في البلد الواحد.

زرع الكراهية

ما مدى تأثير مثل هذه القنوات على المجتمع؟

- التأثير واضح في زرع الكراهية وتغذيتها بين الطوائف من أبناء البلد الواحد، وهذا يؤدي مع مرور الوقت إلى مشكلات اجتماعية وسياسية كثيرة تترتب عليها، ويتجاوز تأثير هذه القنوات أحياناً مجرد الطعن أو التقليل من شأن الطوائف الأخرى إلى أنها تبث دعوات مباشرة للإبذاء البدني الذي قد يصل للقتل، وهذه الدعوات للعنف ضد الآخر تكون سبباً لتنفيذ بعض الأعمال الإرهابية ضد الطوائف أو تحرض بعضها على إثارة الفتن والقلاقل والمظاهرات ونحو ذلك. معايير متدنية

من الناحية المادية كم معدل تكلفة القناة الفضائية الدينية الواحدة؟

- أكثر القنوات التي تبث وتعتمد التمويل الذاتي الخاص أياً كان مصدره، رسمياً أو غير رسمي، لا تكلف كثيراً؛ لأن معايير الإنتاج الفنية متدنية جداً، وبرامجها تعتمد على «الحكي» و «الأحاديث» و «الخطب» و «الحوارات» داخل

الاستوديو أو الحوارات مع المشاهدين من خلال الهاتف، ولا تتوفر لكثير منها إمكانات مادية معتبرة، فبعضها يبث من غرفة في منزل أو شقة أو غير ذلك.
وحسب ما لدي من معلومات أن رسوم استئجار قناة فضائية لمدة عام على أحد الأقمار الصناعية لا تتجاوز مائة ألف دولار.

التشريع القانوني

هل بالإمكان وقف تلك المحطات أم مع الانفتاح الذي شهده العالم من الصعب السيطرة عليها؟
- بطبيعة الحال يمكن إيقاف تلك القنوات إذا ما توفرت الرغبة السياسية من داخل الدول التي تبث منها تلك القنوات، ومن خلال معايير تضعها شركات الأقمار الصناعية، وأقرب مثال حديث لذلك قرار وزارة الإعلام إغلاق مكتب إحدى القنوات.

وقرار عرب سات في الماضي إيقاف القناة الفرنسية، لكن من المهم ألا نتساهل في السماح للدول والأنظمة السياسية بالتحكم بالفضاء ومنع بعض القنوات دون أخرى؛ فالخط الفاصل بين حرية التعبير وبث الكراهية والطائفية يصعب تحديده أحياناً، وقد تتخذ هذه الأمور ذرائع للحد من حرية التعبير وتعطيل عدد من وسائل الإعلام، والأهم من هذا هو العمل على التشريع القانوني والنظامي وتطبيق الأنظمة ونشر الضوابط والمواثيق الإعلامية وتوعية المقيمين على الوسائل الإعلامية، فهذا أهم بكثير من عمليات الحجب والمنع؛ لأن ذلك سيؤدي إلى انتقال القنوات إلى دول أخرى وأقمار صناعية أخرى بدلاً من القضاء عليها.

تصحيح الوضع

من وجهة نظرك. ما الدور الذي لعبته مثل هذه القنوات في مجريات أحداث العالم العربي الأخيرة من ظاهرة العنف وغيرها؟

- أظن أن هذه القنوات أسهمت بشكل كبير وما زالت تسهم في تأجيج التحارب والعنف والقتل والتفجير في كل الدول العربية، وأمل أن تكمل الجهود التي تبذل في الوقت الحاضر لتصحيح الوضع؛ حيث إن هذا الموضوع أخذ ينال اهتمام بعض الهيئات والمنظمات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو، ولهما جهد مشترك في عقد ندوات حول التسامح والتعددية في العالم العربي، عقدت الأولى في العاصمة الأردنية وتمخض عنها ما يسمى بإعلان عمان، فيما عقدت الثانية في تونس الشهر الماضي وكان لي شرف المشاركة فيها ممثلاً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعد الثالثة قريباً في المغرب، ومثل هذه الجهود مطلوبة ونأمل أن تتبعها جهود مماثلة من منظمات عربية وإسلامية أخرى.
دور المدرسة والمسجد

وأين دور المدرسة، والمسجد، والأسرة من تحصين المجتمع وخصوصاً الشباب تجاه هذه القنوات؟ وهل ضعف الأدوار التي تقوم بها سبب في انتشار مثل القنوات وامتداد قوتها؟

- المشكلة الطائفية مع الأسف أصبحت موجودة في المدرسة وفي المسجد وفي الحسينية، ونحتاج لجهود كبيرة للقضاء عليها وتضييق الهوة وتعزيز التعددية والتسامح والتنوع في المجتمع.

وكلي أمل أن نفعل دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنشاء مركز للحوار بين أتباع الطوائف الإسلامية، على غرار مركز الملك عبدالله للحوار بين الأديان، وبالمناسبة فإن التحارب بين أبناء الطوائف الإسلامية يسيء للإسلام نفسه، ويقلل من فرص نجاحنا في التخاطب مع أتباع الأديان والثقافات الأخرى.
رسائل الكراهية

ذكر موقع (bbc) أن بعض أسوأ رسائل الكراهية لا يأتي من الشرق الأوسط، ولكن من بريطانيا، ما تعليقك على ذلك؟
- هذا صحيح؛ فبعض القنوات الطائفية الشهيرة تبث من لندن تحديداً، وهي قنوات معروفة أنها متطرفة وتبث سموم العداة والكراهية بين الطوائف الإسلامية، وكما المشكلة في العالم العربي فإن التحكم بها من الناحية القانونية صعب للغاية لتعارض وضعها أو محاولة إيقافها مع القوانين التي تحمي حرية التعبير.

• حقوق الإنسان“ تطالب مطاعم ألزمت المرأة بـ المحرم“ بـ العدول“!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الدمام - عبدالله الدحيلان
طالبت جمعية حقوق الإنسان على لسان أمينها العام والمتحدث باسمها خالد الفاخري، المطاعم التي وضعت لوحات على واجهاتها تلزم النساء بعدم الدخول إلا بوجود محرم مصاحب لهن بيز التها، معتبراً ذلك «اجتهاداً شخصياً» من ملاك المطاعم، وأن وضعها غير نظامي. (للمزيد).
يأتي ذلك بعد انتشار مجموعة صور لمطاعم منتشرة على مستوى المملكة ترفض دخول النساء، إما بتاتاً وإما بإلزامها بإحضار محرم لتتمكن من الدخول. وقال مدير أحد فروع تلك المطاعم التي علقت مثل هذه اللوحات (تحتفظ «الحياة» باسمه): «نعم هي لأحد فروع مطعمنا وليست للفروع كافة»، لافتاً إلى أن «الدافع إلى وضعها هو حدوث معاكسات في الفرع، ما دفع الإدارة إلى اتخاذ هذا القرار دفعا للإشكالات»، موضحاً أن القرار «يُزال إذا تمت إزالة ما يعكس صفو البيع والشراء في المطعم».
واعتبر سعوديون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن وضع تلك اللوحات «انتهاك واضح لأدمية المرأة، وهو مثال صارخ على وقوع التمييز بناء على الجنس، في أمر لا يقره شرع ولا عقل»، لافتين إلى أن «هذه اللوحات كانت موجودة قديماً ومنتشرة بوصفها عرفاً في بعض مطاعم المملكة، ومع مرور الأيام أخذت في التآكل والنسيان من ذاكرة الناس، لذلك فإن عودتها من جديد هي عودة إلى الوراء، ومحاولة لتكريس مفاهيم، الهدف منها محاصرة أماكن الترفيه بسياج من الأعراف المعقدة التي لا تزيد الناس إلا نفوراً».

وأشار إلى أهمية أن تلتفت وسائل الإعلام إلى تصريح الملك المفدى الذي بيّن أهمية الدور المناط بها في دعم العلاقات العربية العربية، بعيداً عن أساليب الشحن والتعبئة، مبيّناً أن تعزيز الوحدة يؤدي إلى نجاح هذه العلاقات.

هيئة حقوق الإنسان

3 جهات حكومية تمنع أصحاب صكوك من البناء

المصدر: جريدة أخبار 24 الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/192949>

رفع ملاك أراض بحري سكني يطل على البحر بجزيرة تاروت ويتشارك جزء منه مع امتداد غابة المانجروف دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بالمنطقة الشرقية ضد ثلاث جهات حكومية عطلت إصدار تراخيص البناء لأراضيهم لنحو ربع قرن، أمضوها بلا طائل في المطالبات والمراجعات ليتمكنوا من التصرف في أراضيهم التي نالوها كمنح حكومية، فيما اشتراها بعضهم من ملاكها الأصليين.

واستنتت الأراضي الممنوحة للشاكين من الردم لوقوعها على امتداد غابة المانجروف، فيما ردمت مناطق أخرى وبنى فيها ملاكها، لتبقى منحهم معلقة.

وشملت الدعوى وفقا لإشعار صادر من المحكمة الإدارية بالدمام بتاريخ 23 محرم الحالي حمل رقم 2329، حصلت «مكة» على نسخة منه، كلا من بلدية القطيف، وأمانة المنطقة الشرقية، ووزارة الزراعة، فيما لم يتضمن إشعار المحكمة الإدارية بالدمام تحديدا للجلسة بسبب عدم اكتمال البيانات والمستندات المطلوبة، حيث نص على ضرورة إعادة الإشعار مرفقا بالبيانات والمستندات اللازمة خلال فترة لا تتجاوز 30 يوما.

وذكر مقدم الدعوى والمتحدث باسم ملاك الأراضي المتضررين جاسم آل سويف أنه يمتلك صكا شرعيا صادرا من المحكمة حول ملكيته لأرضه الواقعة في المخطط، وطالب بضرورة تسوية وردم المخطط بهدف التحرك لبناء الوحدات السكنية الخاصة بالأسر الأخرى التي تنتظر صدور ترخيص يسمح لهم بالبناء وردم المتبقي من الجزء الواقع داخل البحر.

واستغرب تعطيل مخطط مرتبط معتمد رسميا من الدولة بناء على مزاعم تتحدث عما يمثله الموقع من ثروة بيئية إذ يحمل الملاك صكوكا شرعية ورسمية صادرة من كاتب العدل.

وأشار إلى أن بعض ملاك الأراضي اشتروا أراضيهم عبر قروض ظلوا يدفعونها لسنوات مضطرين للسكن في شقق بالإيجار.

وبيّن أن بعض الأراضي لا تبعد عن الأراضي المرخصة للبناء سوى متر واحد وقاموا بمراجعة البلدية لإعطائهم تراخيص البناء إلا أن ذلك لم يحرك من الموضوع شيئا.

إلى ذلك، قال رئيس بلدية محافظة القطيف زياد مغربل إن البلدية لم يصلها شيء بخصوص الدعوى المرفوعة من قبل ملاك الأراضي لا من قبل المحكمة ولا من قبل اللجنة السداسية، فيما أفاد مصدر بفرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بتقديم عدد من الملاك بخطاب شكوى للفرع.

يذكر أن أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير صرح في وقت سابق بأن المخطط سيخضع لتنفيذ الأوامر السامية التي صدرت في العام 1403 هـ، التي تشير إلى نقل ما صدر على هذه المنطقة من منح إلى بلديات المنطقة الشرقية الأخرى.



طفلة سعودية تتحدث عن 'حقوق الأطفال' أمام الأمم المتحدة

شاركت ضمن وفد المملكة في اجتماعات نيويورك

المصدر: جريدة المدينة الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - نيويورك

حرص الوفد السعودي المشارك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس بمناسبة مرور 25 عامًا على توقيع اتفاقية حقوق الطفل، على مشاركة الطفلة ريناد أحمد تركستاني في إلقاء كلمة موجزة عن حقوق الأطفال في المملكة والمزايا التي وضعتها الأنظمة بالمملكة والمستمدة من الشريعة الإسلامية لحماية الطفل، فيما استمع لكلمة ريناد عدد من المندوبين الدائمين ومنسوبي وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان والطفل، بجانب وفد المملكة ممثلًا باللجنة الوطنية للطفولة ومجلس هيئة حقوق الإنسان ووزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم وبرنامج الأمان الأسري وجمعية رعاية الطفولة وعدد من الأطفال السعوديين.

وأكد المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير عبدالله بن يحيى المعلمي اتخاذ المملكة للعديد والكثير من القرارات التي أسهمت في حماية الأطفال وضمان المستقبل الآمن لهم وتوفير كامل متطلبات الحياة الحرة والكرامة لهم بوصفهم الجيل الذي سيقود المسيرة في المستقبل. وألقت الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة ورئيس وفد المملكة المشارك في احتفاء الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الطفل الدكتورة وفاء بنت حمد الصالح كلمة أكدت فيها أن توقيع المملكة على اتفاقية حقوق الطفل جاء حرصًا منها على ضمان وحماية حقوق الأطفال، مشيرة إلى أن الأطفال في المملكة يتمتعون بالعديد من المزايا والحقوق التي أمر بها الدين الإسلامي الحنيف.



أمراء ووزراء يواسون آل عقران في وفاة والدهم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141123/Con20141123736477.htm>

محمد طالبي (أبها)

واسى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، الدكتور فهد بن حسن بن سعيد آل عقران رئيس تحرير جريدة المدينة وأخوانه في وفاة والدهم شيخ قبيلة آل سعدي بمدينة أبها، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في جدة الأربعاء الماضي، وأديت الصلاة عليه فجر الخميس في المسجد الحرام ودفن في مقبرة بريمان في جدة.

وأعربوا أصحاب السمو الملكي الأمراء في برقيات عزاء واتصالات هاتفية عن عميق حزنهم، سائلين الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وتلقت أسرة آل عقران كما كبيرا من اتصالات المواسين منهم عبدالرحمن بن محمد السدحان أمين عام مجلس الوزراء، والدكتور بندر بن محمد حجار وزير الحج ووزير الثقافة والإعلام المكلف، والمهندس عادل فقيه وزير العمل ووزير الصحة المكلف، والدكتور فؤاد عبدالسلام فارسي وزير الحج والثقافة والإعلام الأسبق، وعبدالرحمن بن علي الربيعان نائب وزير الداخلية، وعبدالله بن فهد الحسين رئيس هيئة وكالة الأنباء السعودية، والدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، وسفير دولة الكويت في المملكة ثامر جابر أحمد الصباح، وسفير دولة فلسطين في المملكة باسم عبدالله الأغا، والقنصل العام المندوب الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي صالح علي الصقبي.

كما توافد عدد من الأهالي والأعيان والمسؤولين إلى منزل أسرة الفقيد في قرية قرضة بعلمك في مدينة أبها بعسير، لتقديم مواساتهم لأسرة آل عقران.

وعبر الدكتور فهد بن حسن آل عقران وأشقائه عن شكرهم الجزيل لكل من أساهم في فقيدهم، سائلين الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم ولا يريهم مكروها في عزيز لديهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مبتعثون سعوديون في الأردن يهتمون 'الملحقية' بإهمال قضاياهم

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عمان - صالح الحجاج
اشتكى طلاب سعوديون في العاصمة الأردنية عمان من تعامل أفراد الملحقية الثقافية مع قضاياهم، مشيرين إلى أنهم لا يجدون التعاون الأمثل منهم.
وأوضح أحد الطلاب السعوديين في جامعة اليرموك (تحتفظ «الحياة» باسمه) أنه تقدم بشكوى خطية إلى وزير التعليم العالي من ضمن 60 طالباً في الأردن، يبدي فيها تذمره من سوء الخدمات التي تقدمها الملحقية للطلاب السعوديين في الأردن، ومنها عدم تعاونها معهم في مشكلاتهم الجامعية، وتشمل حرمان عدد من الطلاب من المواد، أو عدم معادلة بعضها، أو عدم إرسال مندوب من الملحقية للجامعات للنظر في قضايا الطلاب السعوديين.
وقال طالب آخر (تحتفظ «الحياة» باسمه): «تم إيقاف صرف مكافأتي في منتصف الفصل الدراسي، وراجعت الملحقية ورفض طلبي، وخاطبت الجامعة لتأجيل الرسوم من دون جدوى، ما دفعني إلى حذف الفصل الدراسي.»
بدوره، أفاد طالب آخر (فضل عدم نشر اسمه) أنه تم فصله من الجامعة، بسبب مشادة بينه وبين عضو هيئة تدريس في إحدى الجامعات، ما دفعه للعودة إلى الملحقية، إلا أنه لم يجد التفاعل مع قضيته، مضيفاً: «اضطرت لطلب المساعدة من الملحقية الثقافية الكويتية، التي تعاونت معي وخاطبت الجامعة لإعادتي.»
وذكرت طالبة سعودية تدرس في جامعة اليرموك (تحتفظ «الحياة» باسمها) أنها تقدمت للملحقية بفتح ملف قتل عامين وتم الرفع بها إلى وزارة التعليم العالي، مبينة أنها بعد مراجعتها للملحقية تمت إفادتها بعدم وصول طلبها من الوزارة، وعند مراجعة الوزارة تبين أن الملحقية لم ترفع الطلب من قبل.
وتواصلت «الحياة» مع الملحقية الثقافية السعودية في عمان للتعليق على شكاوى الطلاب المبتعثين، إلا أن الملحقية طالبت عن طريق المنسقة الإعلامية بأسماء الطلاب المشتكين، من دون التعليق على جميع الشكاوى.
وكانت الملحقية الثقافية السعودية في العاصمة الأردنية كشفت أن عدد الطلبة السعوديين الدارسين في الجامعات الأردنية يصل إلى 4200 طالب وطالبة يدرسون في 18 جامعة في تخصصات علمية مختلفة، بينهم 50 موظفاً مبتعثاً من قطاعاتهم موزعين على سبع جامعات، إلى جانب إشراف الملحقية على 800 طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة ملتحقين في 14 مركزاً من مراكز التربية الخاصة.
وأشارت إلى أنها تعمل على الإشراف الأكاديمي والفني على جميع الطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية والمراكز العلمية الأخرى، وما يتصل بها من علاقات علمية وجامعية، وتقديم العون والمساعدة للطلبة السعوديين الدارسين كافة في المناطق التي توجد فيها الجامعات الأردنية، منوّهة بدور الخدمات الإلكترونية في متابعة الطلبات والاستفسارات.

السعودية: أنظمتنا تقضي على الإساءة إلى الأطفال وتعزز

حمايتهم

المصدر: جريدة الحياة الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014 م
[اضغط هنا](#)

نيويورك - «الحياة»
شددت السعودية، على أن نظام الحد من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، اللذين صدرا حديثاً، يوفران حقوق كافة للقضاء على الإساءة إلى الأطفال وتعزيز حمايتهم.
وأوضحت في كلمة لها، خلال مشاركتها أول من أمس (الجمعة) دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الطفل، الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمناسبة مرور 25 عاماً على اعتماد اتفاق حقوق الطفل، والتي ألقته الطفلة ميرال الصانع، أن «أطفال المملكة يتمتعون بعدد من المزايا والحقوق التي أمر بها دين الإسلام الحنيف، إذ يظهر ذلك جلياً ضمن قائمة طويلة من الاهتمامات الموجهة إلى أطفال المملكة». وأكدت - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن سياسة التعليم في المملكة تنظر إلى حق الطفل في التعليم أنه حق «مركزي»، وشرط أساس في تمكينه وضمان حقوقه الأخرى، من طريق إلزامية ومجانية التعليم في جميع مراحل، إذ تحقق بذلك جملة من الأهداف في التعليم، من أهمها انخفاض معدلات التسرب في جميع مراحل التعليم العام إلى واحد في المئة.
وأضافت أنه لضمان التكامل والتنسيق في الخدمات التعليمية والتربوية للطفل، تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، للتوسع في فتح الحضانات ودور الضيافة للأطفال، وتقديم خدمات التدخل المبكر لذوي الإعاقة، وفتح المراكز المتخصصة لهم، ويجد أطفال المملكة أشكالاً متعددة من الحماية بفضل الجهود المبذولة في توفير المساندة والحماية للطفل.
وأشارت إلى أنه تم إنشاء خط مساندة الطفل من برنامج الأمان الأسري، بالتعاون مع 14 جهة من الجهات ذات العلاقة في المملكة، إضافة إلى أن الاهتمام بصحة الطفل يعد من أهم الأولويات في السعودية، إذ أولتها المملكة اهتماماً كبيراً من خلال تخصيص برنامج التحصين الموسع ضد الأمراض المعدية، واعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية.
وقالت إن مبدأ الحق في المشاركة يمثل أحد المبادئ الأربعة الأساسية التي يركز عليها الاتفاق الدولي لحقوق الطفل، التي وقعت عليها حكومة المملكة، وعملت على تفعيلها في المجالات كافة، إذ أنشأت اللجنة الوطنية للطفولة برنامجين هما: «منتدى الأطفال والياfecين» و«مجموعة الإعلاميين أصدقاء الأطفال» إيماناً بدور الأطفال وقدراتهم في المجتمع، ليس بوصفهم أصحاب حقوق فحسب، بل أفراد قادرين على الدفاع عن هذه الحقوق.
... وتدير ندوة في الأمم المتحدة عن «حقوقهم»
< أقام الوفد السعودي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لقاء على هامش اجتماع الجمعية العامة واحتفانها، لمناسبة مرور 25 عاماً على توقيع اتفاق حقوق الطفل، بعنوان: «العمل معاً للقضاء على الإساءة إلى الأطفال وتعزيز حمايتهم»، وذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بمشاركة وفدي إيطاليا وجامايكا ومنظمة الأسرة الدولية (واتش) في هذا الحدث.
وقال المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير عبدالله المعلمي، الذي أدار اللقاء «إن من أهداف إقامة هذا اللقاء تقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الطفل من وجهة نظر الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والعمل على إيجاد وسائل مبتكرة لإنهاء الإهمال والإساءة والعنف ضد الأطفال، وتسهيل الضوء على أولويات الأطفال لأهداف التنمية المستدامة، وتحديد وتطوير مجالات التعاون والشرابة فيما يتعلق بالقضاء على الإساءة إلى الأطفال وتعزيز حمايتهم على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.
وأكد أن المملكة اتخذت كثيراً من القرارات التي أسهمت في حماية الأطفال وضمان المستقبل الآمن لهم، وتوفير كامل متطلبات الحياة الحرة والكرامة لهم، بوصفهم الجيل الذي سيقود المسيرة في المستقبل.

فيما ألفت الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة رئيسة وفد المملكة المشارك في احتفاء الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الطفل الدكتور وفاء الصالح، كلمة أكدت فيها أن توقيع المملكة على اتفاق حقوق الطفل، يأتي حرصاً منها على ضمان وحماية حقوق الأطفال، مشيرة إلى أن الأطفال في المملكة يتمتعون بعدد من المزايا والحقوق التي أمر بها الدين الإسلامي الحنيف.

وأوضحت أن المادة الـ10 من النظام الأساسي للحكم في المملكة، تنص على «حرص الدولة على توثيق أو اصر الأسرة والحفاظ على قيمها الإسلامية ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم»، مثمناً دور حكومة المملكة في ضمان حقوق الأطفال في التعليم والصحة والبيئة.



العنزي: نظام 'التحرش' يصدر بعد شهر... وانضمام العضو

المعارض لـ 'لجنة صياغته'

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - فاطمة آل ديبس
كشفت عضو مجلس الشورى الدكتورة حمدة العنزي أن اللجنة الموكلة بإصدار نظام التحرش تحاول أن تعمل على إنجازه مع نهاية صفر، مؤكدة أن نظام الابتزاز سيصدر في نفس الوقت كون اللجنة مكلفة بالنظر في جرائم التحرش والابتزاز والجمع بينهما في نظام واحد، محدداً المصطلحات والعقوبات والأفعال، فيما أكدت أن الدكتور فالح الصغير أحد المعارضين على النظام انضم إلى اللجنة الاجتماعية التي تتولى الموضوع كمستشارين. وأوضحت العنزي أن نظام التحرش طرح منذ مدة في المجلس وعرض على جدول الأعمال لكن الطلب الذي ورد من الديوان الملكي لإضافة الابتزاز والاتجار بالبشر معه في نظام واحد هو سبب تأخر صدوره. وأكدت أن المكلفين بدراسة النظام يعملون جاهدين على الموازنة بين ما لديهم وما ورد لهم ويعملون على تحرير المصطلحات، ووضع مواد جديدة والتعديل على مواد قائمة من السابق، وذلك تمهيداً لصدور نظام مكتمل يحقق ما يسعى له الجميع. وحول ما إذا كان التأخير بسبب اعتراض رفعة عضوا مجلس الشورى الدكتور فالح الصغير والدكتورة نورة العدوان، أوضحت «أن التأخير سببه ما ورد من توجيه من الديوان الملكي، أما ما يخص ما قدمه الأعضاء فهو حرية مكفولة لهما في المجلس كما هي مكفولة للجميع من دون استثناء». وقالت: «من الأكيد أن العضوين يملكان وجهة نظر خاصة بهما تقدر وتحترم واللجنة تستقبل أية إضافة أو تعديل أو وجهة نظر حتى لو كانت مخالفة وتخضعها للدرس والتحليل ورأي الزميلين كذلك». وعن خطاب الدكتور فالح الصغير، أكدت «أنها لم تره، ولكنها سمعت عنه»، وأضافت «الأكيد أنه يحوي وجهة نظر كاتبه وهي مقدره من اللجنة»، مشيرة إلى أن الصغير حالياً من ضمن الأعضاء الذين أضيفوا للجنة الاجتماعية كمستشارين لها لحين إصدار النظام، واللجنة تستفيد من آرائهم وجهودهم في ذلك. «وكانت مواقع التواصل الاجتماعي تناولت اعتراض الدكتور فالح الصغير والعضو الدكتورة نورة العدوان، على المشروع عبر خطابين طالبا خالهما أن يتم سحب مشروع نظام التحرش بين الجنسين من جدول الأعمال، وتأجيله إلى حين استكمالها في ضوء المصالح العامة كون مشروع النظام المقدم «يتفق مع نظام الحماية من الإيذاء في خمسة مواد (صلب الموضوع). أما بقية المواد إما شكلية أو لازمة لكل نظام». «يشار إلى أن مشروع النظام المقترح تحت مسمى «مشروع نظام مكافحة التحرش والابتزاز من الجنسين»، الذي قدمه عدد من الأعضاء بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى لا يزال في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وهو يخضع حالياً للبحث بمشاركة بعض أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ولجنة حقوق الإنسان والعرائض. وكانت أنباء ذكرت لـ «الحياة» في وقت سابق، أن مجلس الشورى قرّر سحب قانون مكافحة التحرش بعد خمسة أشهر من عرضه ومناقشته، وذلك بناء على رفض بعض الأشخاص له مُعللين بأن المشروع سيعزز ويهيئ «مفهوم الاختلاط» بين الجنسين في المجتمع. إذ ذكر الأكاديمي الدكتور أحمد العيسى في تصريح إلى «الحياة»، أن سحب نظام مشروع مكافحة التحرش من مجلس الشورى يؤكد وجود «تحالف قوي لبعض الشخصيات المتشددة في الداخل». فيما ذكر بعض

الأعضاء أن المشروع المعروض يقضي بعقوبة المتحرش جنسياً بالسجن عام وبغرامة تصل إلى مئة ألف ريال بحسب نص الفقرة الأولى من المشروع. ويعتبر السلوك تحرشاً جنسياً معاقباً عليه - بموجب هذا النظام- كل قول أو عمل أو إشارة أو من اتخذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على الرغبة في الإيقاع الجنسي بالطرف الآخر، أو إهانته أو استفزازه أو تحقيره بسبب جنسه أو مجرد خدش حياء الأذن أو خدش حياء العين. ويستوي - بحسب الفقرة الثانية من المادة ذاتها - في دلالة القول المعتبر تحرشاً جنسياً أن تكون صريحة أو ضمنية، وسواء كان القول بذنباً متى قصد به شيء مما ذكر في الفقرة الأولى. وفي مجال العمل، فسرت المادة الثانية التحرش الجنسي بأنه السلوك الذي ينطبق عليه الوصف الإجرامي. وحددت المادة السادسة في أربع فقرات العقوبات المترتبة على التحرش والواقعة على المتحرش وصاحب العمل، إذ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة مالية لا تقل عن عشرين ألف ريال ولا تتجاوز خمسين ألف ريال أو بإحدى العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام وفي حال العودة تضاعف العقوبة، كما يعاقب رئيس المؤسسة أو مديرها أو صاحب العمل بحسب الأحوال بغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال ولا تتجاوز مئة ألف ريال إذا أخل بالتزاماته الخاصة بمكافحة التحرش الجنسي المنصوص. موازنة للبرامج الدعوية لمحاربة التطرف < بصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ70 التي يعقدها في الرياض غداً (الإثنين) على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435-1434 هـ، التي تطالب باعتماد وظائف أئمة ومؤذنين وخدم مساجد بحسب الحاجة الواردة في تقرير الوزارة، وذلك وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن، الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط لعام 1431 هـ. كما تطالب اللجنة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ البرامج الدعوية لمحاربة الغلو والتطرف والإرهاب بجميع الوسائل المتاحة، وبناء مقار ثابتة ومناسبة في المنافذ البرية والجوية والبحرية ومدن الحجاج والمواقيت، للقيام بالمهام المنوطة بالوزارة في هذه الأماكن، وتفعيل استراتيجية المملكة للعمل الإسلامي في الخارج. ويناقش المجلس في الجلسة ذاتها تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، في شأن مشروع اتفاق تعاون في مجال الشؤون البلدية بين حكومة المملكة والأردن، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1434-1435 هـ. ويتضمن جدول أعمال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، في شأن مقترح مشروع نظام الخدمات الإسعافية والمسعفين في السعودية المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، إضافة إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح إضافة مادة جديدة مكررة للمادة الثانية في نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 24) وتاريخ 8-7-1426 هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشدي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.



السعودية تتسلم • الزهراني“ بعد 12 عاماً من اعتقاله في • غوانتانامو“

المصدر: جريدة الحياة الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014 م
[اضغط هنا](#)

الرياض - عيسى الشاماني
تسلمت السعودية أمس معتقلاً من مواطنيها كان محتجزاً بمعقل خليج غوانتانامو منذ 12 عاماً، ويدعى محمد الزهراني. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية إعادة سعودي إلى المملكة، بعد مضي 12 عاماً منذ حبسه في معتقل خليج غوانتانامو في أوائل العام 2002. وقالت وزارة الدفاع الأميركية في بيان لها، إن الكونغرس أبلغ بنقل المعتقل محمد الزهراني إلى السعودية، بالتنسيق مع السلطات الأمنية في المملكة. وذكرت لجنة المراجعة المؤلفة من مندوبين عن ست وكالات حكومية، منها وزارتا الخارجية والدفاع، موضحة أن الزهراني لم يعد يشكل تهديداً للولايات المتحدة.

من جهته، أكد المتحدث الأمني في وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي عبر بيان صحفي نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمس، وصول المعتقل الزهراني إلى المملكة، مبيناً أنه تم إبلاغ ذويه بوصولهِ وترتيب وتوفير كل التسهيلات لالتقائهم به.

وأوضح التركي أن الإفراج عن الزهراني يأتي في إطار الجهود الرامية إلى استعادة السعوديين الموقوفين خارج المملكة، مشيراً إلى أنه سيتم إخضاعه للأنظمة المرعية بالمملكة التي تشمل استفادته من برامج المناصحة والرعاية.

وكانت السلطات الأميركية أعلنت براءة الزهراني (43 عاماً) في الشهر الماضي، وقررت السماح له بالعودة إلى السعودية، في حين أبقّت على سجين سعودي آخر يدعى محمد عبدالرحمن الشمراني (39 عاماً)، تتهمه بقضايا لها علاقة بتنظيم القاعدة في أفغانستان.

وقالت السلطات الأميركية إن المعتقل الشمراني لا يزال يشكل تهديداً أمنياً، نظراً إلى تاريخه الطويل في دعم تنظيم القاعدة وحركة طالبان في السعودية، إضافة إلى القتال في الخطوط الأمامية في أفغانستان.

وعزا المنتاغون قرار الإفراج عن الزهراني إلى عدم تأكد المعلومات حول علاقة السجين بتنظيم القاعدة، إضافة إلى تعبيره عن ندمه لما حدث، لافتاً إلى أنه سيشترك في برنامج مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة بعد عودته إلى السعودية. وكان الممثل العسكري للمعتقل، أكد أثناء جلسة استماع في شهر حزيران (يونيو) الماضي أن الزهراني يمثل تهديداً أقل من خمسة من كبار قادة طالبان الذين كانوا معتقلين في غوانتانامو، وتمت مبادلتهم حينها بأسير أميركي اعتقل في حرب أفغانستان.

واعتقلت القوات الأميركية محمد الزهراني في أوائل العام 2002، في حين تم اعتقال عبدالرحمن الشمراني في العام نفسه في أفغانستان، وتم نقلهما إلى سجن غوانتانامو.

ويضم المعتقل الشهير حالياً 142 معتقلاً من جنسيات مختلفة، ووعد الرئيس الأميركي باراك أوباما بإغلاقه قبل انتهاء فترته الرئاسية الثانية والأخيرة.



• المطالبات المالية“ تصدر القضايا الحقوقية في المحاكم السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض – فداء البيديوي

تصدرت المطالبات المالية القضايا الحقوقية في المحاكم السعودية خلال العام الماضي، فيما شكلت قضايا المطالبة بـ«قيمة مبيع» النسبة الأعلى في قضايا المحكمتين العامة في الرياض والدمام، و«دعاوى طلب حجج الاستحكام» في مكة المكرمة، ودعاوى «فسخ النكاح» في جدة.

وأشارت مصادر عدلية موثوق بها لـ«الحياة» إلى أن المحكمة العامة في الرياض تصدرت المحاكم السعودية في العمل على 37 ألفاً و722 قضية حقوقية خلال عام واحد، أي العام الماضي، مبيّنة أن أكثرها تداولاً كان قضايا المطالبة بقيمة مبيع بإجمالي 4790 قضية، تليها دعاوى المبالغ المالية بواقع 4517 قضية، والدعاوى المالية للمطالبة بمبالغ 20 ألف ريال فما دون بلغت 3562 قضية.

وأوضحت أن عدد دعاوى فسخ النكاح بلغ 950 قضية، في مقابل 1870 دعوى قرض أو سلف، و 1732 دعوى نفقة، و1603 دعاوى حقوق، و1499 دعوى حضانة، و1212 دعوى مالية بأجرة عقار، و918 قضية حقوقية للمطالبة بأجرة عين.

وأضافت: «بلغ حجم القضايا الحقوقية التي تعمل عليها المحكمة العامة في جدة 17 ألفاً و578 قضية، تمثلت في 1789 دعوى فسخ نكاح، و1654 دعوى نفقة، و1586 دعوى حضانة، و1063 قضية مطالبة بقيمة مبيع، و 853 دعوى مبلغ مالي، و788 دعوى مالية بأجرة عقار، و 686 دعوى قرض أو سلف، و 579 دعوى زيارة أولاد أو غيرهم، و 539 دعوى ملكية عقار، و491 دعوى ملكية عقار.»

وعملت المحكمة العامة في مكة المكرمة على 14 ألفاً و529 قضية حقوقية، تمثلت في 2560 قضية لطلب حجة استحكام جديد، و2482 قضية للمطالبة بقيمة مبيع، و1122 دعوى فسخ نكاح، و640 دعوى حضانة، و575 دعوى مطالبة بمبلغ مالي، و568 دعوى نفقة، و502 دعوى إخلاء عقار من حاضر، و471 دعوى مالية بأجرة عقار، و401 دعوى ملكية عقار، و349 دعوى قسمة تركة إجبار/عقارية.

وكشف الإحصاء الحديث لوزارة العدل عن نظر المحكمة العامة في الدمام عملها على خمسة آلاف و873 قضية، تمثلت في 1118 قضية مطالبة بقيمة مبيع، و558 دعوى مبلغ مالي، و464 دعوى مالية بأجرة عقار، و346 دعوى إخلاء عقار من حاضر، و315 دعوى فسخ نكاح، و253 دعوى نفقة، و218 دعوى قرض أو سلف، و214 دعوى حضانة، و171 دعوى حقوق، و132 دعوى مالية تزيد قيمتها على 20 ألف ريال.

وبحسب المصادر، فإن القضاء العام سجل أقل نسب العمل على القضايا الحقوقية في المحكمتين العامة في الشواق والصرار، بواقع 40 قضية في الأولى، و32 في الثانية.



أوصى بتوظيف القوى النسائية وفق متطلبات وطبيعة العمل..

تنفيذاً للتوجيهات السامية

الشورى يدعو إلى تفعيل قرار سابق بدراسة إنشاء مطارات

محلية في بعض المناطق

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/996248>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
لاحظت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في تقريرها الذي يناقشه الشورى الثلاثاء المقبل وحصلت عليه "الرياض" عدم قيام هيئة الطيران المدني خلال السنوات القليلة الماضية بإنشاء أي مطارات جديدة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية والبعيدة عن المطارات الحالية مثل الخفجي والناصم وطبرجل وغيرها، ما يعيق حسيماً ترى اللجنة النشاط الاقتصادي والاستثماري في هذه المحافظات إضافة إلى معاناة سكان هذه المحافظات والمسافرين إليها، وفي هذا الإطار أكدت اللجنة على قرار سابق للشورى مضى على صدوره 9 سنوات دون تنفيذ ونص على "دراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق".

موظفة واحدة فقط تعمل بـ«الطيران المدني» مقابل 6154 يمثلون القوى البشرية وطالبت اللجنة الهيئة بإتاحة الفرصة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت للركاب ومستخدمي المطارات لإبداء مقترحاتهم وشكاوهم وتلقي الرد عليها خلال 15 يوماً من تاريخ الشكوى، وأشارت اللجنة إلى أن الهيئة أظهرت حرصها على استخدام وسائل الإدارة الحديثة في عملياتها ويأتي محور العمل ضمن المحاور المكونة لبطاقة الأداء المتوازنة التي اعتمدها الهيئة وحسب تقرير الهيئة فرضا العملاء بلغ 75% عام (341435) وهو ما يتطلب عملاً إضافياً في هذا الجانب.

من جهة أخرى أوصت اللجنة المختصة بمجلس الشورى بتوظيف القوى العاملة النسائية بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة العمل وتنفيذاً للتوجيهات السامية في هذا الخصوص.

ووفقاً لتقارير الهيئة فإن كل موظفة واحدة تعمل في هيئة الطيران المدني يقابلها 6154 موظفاً يمثلون الوضع الراهن للقوى البشرية العاملة في الهيئة إضافة إلى 221 وظيفة شاغرة، حيث أثار هذا الأمر اللجنة المختصة بمجلس الشورى بدراسة تقارير الأداء السنوي للهيئة.

أعضاء سحبوا توصيات إضافية على تقرير الشؤون الإسلامية الشورى يصوت على مطالبة • المالية « باعتماد وظائف مراقبي مساجد لتغطية احتياجاتها

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/996615>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
يصوت مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل على توصية تطالب وزارة الشؤون الإسلامية بالتنسيق مع وزارة المالية
لاعتماد وظائف مراقبي مساجد لتغطية احتياجاتها في هذا المجال، بعد مناقشة التوصية الجديدة للجنة القضائية بالمجلس
في شأن التقرير السنوي للوزارة .
ويستمع المجلس قبل ذلك إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ملاحظات وآراء الأعضاء على التقرير الأخير لوزارة الشؤون
الإسلامية ثم يصوت على أربع توصيات ناقشها في جلسة سابقة ونشرتها « الرياض » طالبت فيها اللجنة الوزارة باعتماد
وظائف أئمة ومؤذنين وخدم مساجد حسب الاحتياج الوارد في تقريرها وفقاً للعدد السكاني والمسكن الصادرة عن
مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط عام 1431، كما طالبت التوصيات بتفعيل استراتيجية المملكة
للعمل الإسلامي في الخارج، واعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ البرامج الدعوية لمحاربة الغلو والتطرف والإرهاب بجميع
الوسائل المتاحة .
توصيات بالحد من إهدار الدقيق.. ومعالجة المشروعات المتعثرة في «الصوامع والغلال»
وفيما يخص التوصيات الإضافية على تقرير «الشؤون الإسلامية» تراجع عدد من الأعضاء عن توصياتهم وقاموا بسحبها
ومنهم الدكتور نواف الفغم الذي طالب بإيجاد كادر وظيفي للأئمة والمؤذنين، وجبران القحطاني الذي اقترح التنسيق مع
وزارة الخدمة المدنية لوضع سلم رواتب مجز للعاملين بالمساجد، إضافة إلى محمد الدحيم الذي دعا الوزارة إلى إعداد
خطة استراتيجية لتطوير الخطاب الإسلامي الذي يقدم خلال منابر ومناشط الوزارة الدعوية .
ومن التوصيات المسحوبة «حث الشؤون الإسلامية على إلزام خطباء الجمعة في مختلف المساجد بالمملكة والمصليات
في السفارات المعتمدة في الخارج على الأخذ بنص موحد يعد سلفاً من قبلها، ويتضمن الدعاء لولي الأمر بصورة يذكر
فيها اسمه ولقبه الرسمي ومن ثم يستتبع الدعاء له من أركان قيادته وبطانته حسب التقليد المتبع» والتوصية للدكتور أحمد
الزبيعي .
وأجل الدكتور غازي بن زقر توصية لصياغة وعرض خطة استراتيجية متكاملة لمحاربة الغلو والتطرف والإرهاب من
خلال برامج الوزارة الدعوية وكافة الوسائل المتاحة، كما سحب العضو اللواء حمد الحسون توصية لعقد الدورات اللازمة
للمؤذنين لتحسين أداء الأذان .
من ناحية أخرى أوصت لجنة المياه والخدمات العامة بترشيد استهلاك الدقيق والحد من إهداره وطالبت الصوامع والغلال
 بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لذلك، كما دعت المؤسسة إلى التوسع في استخدام التقنية لتقليل الاعتماد على الأعمال
اليدوية لمواجهة تسرب القوى العاملة الوطنية المدربة، وأوصت اللجنة بعد ان لاحظت تعثر بعض مشروعات «
الصوامع والغلال» بالعمل على معالجة أسباب تأخر بعض مشروعاته .

محافظ الطائف يستقبل فريق حملة "كرت أحمر" للحد من تشغيل الأطفال

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/996622>

الطائف - هلال الحارثي
استقبل محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر فريق حملة "كرت أحمر" للحد من تشغيل الأطفال، والتي يقيمها برنامج شباب الأمان الأسري التابع للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني .
وتحدث الفريق عن الحملة وأهدافها والبرامج التوعوية التي يقدمها الفريق في الفترة الحالية، وأكد ابن معمر خلال اللقاء على دعمه لكل ما من شأنه أن يخدم الجانب المجتمعي التطوعي بالطائف، مثنياً جهود الشباب المقدمة في هذا الجانب.
هذا وقد قام الفريق بزيارة ماثلة إلى مدير جامعة الطائف، الدكتور عبدالإله باناجه، وذلك بمكتبه في جامعة الطائف، وقام كل منهما في نهاية زيارته برفع الكرت الأحمر، توقيعاً منهما وتأييداً للحد من هذه ظاهرة تشغيل الأطفال .
وبدوره قال المشرف العام على فريق الطائف، الدكتور وليد بن حسن الثبتي إن البرنامج استهل حملته التوعوية في عدد من مناطق المملكة، مشيراً إلى أن هذه الحملة الأولى في الطائف.

قدمها صاحب توصية دراسة تحويل الإجازة الأسبوعية إلى الجمعة والسبت

• الشورى" يحسم إصدار نظام ضريبي وتحويل مصلحة الدخل" إلى هيئة للزكاة والضرائب

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/996781>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يحسم مجلس الشورى بعد غدٍ الثلاثاء تحول مصلحة الزكاة والدخل إلى هيئة عامة للزكاة والضرائب تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وترتبط برئيس مجلس الوزراء وإصدار نظام ضريبي كامل يشمل المواطنين والمقيمين وجميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة، حيث علمت "الرياض" تمسك عضو الشورى سعود عبدالرحمن الشمري بتوصية إضافية على تقرير المصلحة الذي يصوت المجلس على توصيات اللجنة المالية بشأنه ويرغب بتقديمها بعد أن رفضت اللجنة الأخذ بها لتكون الكلمة الفصل لأعضاء المجلس .

وبرر الشمري توصيته بأن وجود هيئة مستقلة يسمح بالسيطرة على المال شريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتحكم به وتوجيهه إلى الأهداف التنموية للدولة كما أنه لا توجد دولة حديثة التنظيم وتتمتع باقتصادي حيوي متقدم ليس بها جهاز مستقل للضرائب .

المقترح يسمح للسيطرة على المال والتحكم بمستويات الفساد في العمل الاقتصادي والاجتماعي وأكد العضو الشمري بأن الضرائب أداة مهمة من ادوات المالية العامة للدولة تسمح لها بالتحكم بالاستثمار والادخار والعرض والطلب والتأثير بمستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي عوائد عناصر الإنتاج في الدولة، وأوضح بأن وجود النظام الضريبي يمكن الدولة من التحكم بمستويات الفساد والشفافية والإفصاح والنزاهة في العمل الاقتصادي والاجتماعي . وفيما يخص الشق الثاني من التوصية فلفت الشمري إلى أن مجلس الشورى أقر في الخامس عشر من شهر رجب عام 1431 تحويل المصلحة إلى هيئة حكومية مستقلة عن وزارة المالية . يذكر أن العضو الشمري تعين منذ الدورة الرابعة وعمل في عدد من لجان المجلس على مدى ثمانية أعوام وكان صاحب عدد من التوصيات الإضافية التي نجح بعضها ومنها المطالبة بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع للأجهزة الحكومية من يومي الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت" وكانت التوصية على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية وأقرها الشورى في الثالث عشر من جمادى الآخرة عام 1434.



كلية التربية بجامعة الأميرة نورة تحتفل باليوم العالمي لحقوق الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 محرم 1436هـ - 23 نوفمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/996815>

الرياض - نوال الجبر
نظمت كلية التربية في جامعة الأميرة نورة متمثلة بنادي الطفولة المبكرة والجمعية العلمية السعودية لرعاية الطفل يوم الخميس 27 محرم عدداً من الفعاليات بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل والموافق 20 نوفمبر، حيث استقبلت الكلية أطفال روضة الجامعة وأطفال عضوات هيئة التدريس في أجواء من المرح والابتهاج في بهو الكلية، وذلك بأنشطة مختلفة تضمنت أركاناً للتلوين والتصوير والرسم على الوجه، بالإضافة إلى مشاركتهم بمختلف الأعمال الترفيهية والتوعوية فيما يتعلق بالجوانب الصحية والفنية وتنمية مهاراتهم السلوكية. من جانب آخر أقامت كلية التربية محاضرة تثقيفية في مسرح الكلية قدمتها الدكتورة مضاوي الراشد، عضو هيئة التدريس بقسم الطفولة المبكرة ونائبة رئيسة الجمعية العلمية السعودية لرعاية الطفولة، قامت فيها بالتعريف بحقوق الطفل والإشارة إلى أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها ليتمتع كل طفل بلا استثناء بالحماية الخاصة والتسهيلات اللازمة لنموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة. كما تم تقديم بعض من المقترحات القيمة لتعزيز حقوق الطفل في دور رعاية الأيتام ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة سعياً لتعزيز التنمية الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.



• حراء العام يحتضن المسنين بمكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير - منصور السندي
نظم مستشفى حراء العام بمكة المكرمة احتفاله الأول، بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، بهدف توعية كبار السن بأهمية العناية بالصحة مع التقدم في العمر، والتوعية أيضًا بأهمية توفير الرعاية الوقائية والعلاجية الفاتكة لكبار السن. استحضر المشاركون في الحفل من المسنين وذويهم ذكريات الماضي خاصة في ظل تزيين مقر الاحتفال بالأجواء المكية القديمة وأهم الأكلات الشعبية المشهورة، وقيل كل هذا استقبالهم بالمجس الحجازي وسقيا زمزم وضياقتهم بالبليلة. تم تنظيم مسابقات لإضافة أجواء المرح على كبار السن وعرض مسرحية وتخصيص ركن للتصوير التذكاري، تفعيل هاشتاغ # انتو_بركتنا على تويتر الذي تفاعل معه العديد من المتابعين.. بينما نظم فريق «أنا صحي» التطوعي بالتعاون مع المستشفى، برعاية مديرها د. وليد محمد حسين، برامج للتوعية بالأمراض المزمنة.



÷ الهلال الأحمر × يمكن أسر المعتقلين بـ «جوانتانامو» من

الاتصال بذويهم

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

موسى الجهني- المدينة
بموافقة صاحب السمو الملكي رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله على إجراء مكالمات مرئية وهاقية لبعض العوائل بالمدينة المنورة . وصرح المتحدث الرسمي بمنطقة المدينة المنورة نايف بن سيف الأحمدى ان هيئة الهلال الأحمر بالمدينة المنورة نفذت 4 مكالمات مرئية للمرحلة 22 ومدة كل مكالمة ساعة ونصف من يومي الخميس والجمعه 27 _ 1436/1/28 حسب تقويم أم القرى بـ«جوانتانامو» . جاء ذلك بمتابعة صاحب السمو الأمير بندر بن فيصل آل سعود/ نائب مدير عام ادارة الشؤون الدولية، المشرف العام على برنا مج إعادة الروابط العائلية وبحضور مندوبة اللجنة الدولية، ومندوبي الشؤون الدولية بإدارة العامة. وقدمت أسر المعتقلين شكرها وتقديرها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، على الجهود القائمة لتوفير سبل التواصل مع ابنائها المعتقلين في المملكة العربية السعودية، سائلين الله تعالى أن يديم على البلاد أمنها وأمانها واستقرارها.

العطيشان: مشروع قانون يجرم الكراهية والطائفية مقترح قدمته لـ "الشورى"

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عيسى الحبيب - الأحساء
كشف الدكتور عبدالعزيز بن تركي العطيشان عضو مجلس الشورى العطيشان أنه تقدم إلى مجلس الشورى بمشروع مقترح قانون تجريم الكراهية وإدانة الطائفية والنعرات القبلية، تحت مسمى قانون حماية الوحدة الوطنية.
جاء ذلك خلال المحاضرة التي ألقاها العطيشان في منتدى أبو خمسين الثقافي والأدبي بمدينة المبرز بالأحساء وسط حضور نخبوي من المثقفين والأدباء والكتاب - وقال العطيشان إن هذا المشروع يهدف إلى وضع برامج وخطط دورية متجددة، لترسيخ مفهوم المواطنة، ومكافحة التفرقة الطائفية والقبلية المؤدية إلى التمييز بين المواطنين، والعمل على تعزيز قيم التسامح والتفاهم والمحبة والدعوة إلى نبذ العنف بكل أشكاله وتقبل الآخر. وأضاف، تحتوي مواد النظام على 12 مادة، تشمل الأفعال والممارسات التي تضر بالوحدة الوطنية والعقوبات الخاصة بها والتي تصل في بعضها إلى الغرامات والسجن.
وأضاف، أن هذا القانون والذي يأمل أن يرى النور قريباً، غير كاف، بل يجب أن تسنده أعمال من مؤسسات المجتمع المدني، حيث ننوي أن نرخص لجمعية جديدة تحت مسمى «الوطن للجميع» ليشترك المجتمع في تعزيز هذا القانون والتشجيع على تطبيق محتواه حتى تكون ثقافة وسلوكاً.
وأشار العطيشان، أن الدالوة كشفت لنا مدى حب الوطن، وخلقت فينا حالة من الالتفاف حوله، والتمسك ببعضنا بعضاً، وأظهرت اللحمة الوطنية بين أبناء الوطن.
من ناحية أخرى، أبدى عضو مجلس الشورى، استغرابه من عدم تحول الأحساء من محافظة إلى منطقة، وأن الوقت قد حان إلى تحويلها، لما تحمل من مقومات تؤهلها لذلك.



تطبيق مؤشر السعادة لقياس مدى المستفيدين دليل لإجراءات الجزاءات الموقعة على السجناء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141121/Con20141121736123.htm>

ماجد النفيعي (الطائف)
أوصت إدارة السجون بمنطقة مكة المكرمة بإيجاد دليل إجرائي لإجراءات الجزاءات التي توقع على النزير وإدراجها بما يضمن تحقيق مبادئ النصح والإرشاد والإصلاح والعقوبة، وذلك بعد أن يتم تأييدها من مدير عام السجون.

جاء ذلك خلال الملتقى الأول لسجون منطقة مكة المكرمة الذي استضافته سجون محافظة الطائف على مدار يومين متتاليين، حيث تمت مناقشة عدد من أوراق العمل التي قدمت من عدد من الشعب والأقسام بسجون منطقة مكة المكرمة بإشراف مباشر من اللواء مسفر السواط مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة.

وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن الملتقى خرج بعشر توصيات، أولاها التنسيق الفعال مع الشؤون الصحية بالمنطقة والخدمات الطبية وزيادة التعاون بين مستوصفات قوى الأمن والمراكز الصحية في السجون، لتقديم أفضل ما يمكن للنزلاء من خلال زيادة الكوادر الطبية والفنية، وكذلك تذليل الصعوبات التي تعترض العمل الصحي بشقيه الوقائي والعلاجي، واستمرار إمكانية تقديم الخدمات الصحية على مدار 24 ساعة، وفي أوقات الإجازات الرسمية في جميع السجون والإصلاحيات ومراكز الإيواء (الترحيل) بمنطقة مكة المكرمة.

ثانياً، معالجة جميع المشاكل التي تحدث بعد قبول النزيل في برامج التدريب المهنية، وبذل ما يمكن لزيادة أعداد المتدربين من النزلاء، وكذلك زيادة عدد البرامج وتطوير البرامج الموجودة والحوافز، على أن تقوم إدارات وشعب وأقسام التأهيل والإصلاح بترتيب البرنامج الزمني للنزيل بشكل يتوافق مع أداء السجين وتحقيق الهدف من التحاقه بالبرنامج، وبالتنسيق مع المختصين في المعاهد المهنية في السجون.

كما أوصت ثالثاً بإيجاد دليل إجرائي لإجراءات الجزاءات التي توقع على النزيل وتدرجها، بما يضمن تحقيق مبادئ النصح والإرشاد والإصلاح والعقوبة، بما يتضمن تفعيل أقسام التحقيق، توحيداً للإجراء ولضمان اتخاذ الإجراءات الصحيحة عند تطبيق المادة (20) أو المادة (29) من نظام السجن والتوقيف، على أن تتولى إدارات وشعب وأقسام شؤون النزلاء بهذه المهمة، وبعد تأييدها من مدير عام السجون.

إضافة إلى ذلك، تفعيل دور التحفيز في وقته المناسب ومكانه الصحيح بما يتضمن لجان المكافآت المادية والمعنوية وكيفية عملها، وذلك من خلال التقييم الدوري لأداء الموظفين بشكل مهني، وتقدير جهود الموظفين المتميزين، على أن تكون هناك لوحة شرف شهرية، فضلاً عن تفعيل الخطط الاستراتيجية في إدارات المنطقة مع الاستفادة من قسم الإحصاء التابع لشعب التخطيط والتطوير في السجون التابعة للمنطقة.

كما أوصت كذلك بتأمين البيئة المناسبة من ملاعب وكوادر تدريب وتخصيص مرافق رياضية، ضمن كل جناح أو بجواره، بحيث يسهل الخروج إليها، وذلك بالتنسيق مع رعاة خارجيين (القطاع الخاص، رجال الأعمال) ويتم الاستثمار داخل السجن، وكذلك اعتماد شعار (رياضتنا صحة ومهارة) في جميع سجون المنطقة، كشعار للنشاط الرياضي في سجون المنطقة، بعد تأييده من مدير عام السجون، بالإضافة للاستفادة من تجربة سجون منطقة مكة المكرمة في نظام السجون، المستخدم من خلال مختصين في تقنية المعلومات وشؤون النزلاء، مع رفع كامل البرنامج لمدير عام السجون للإطلاع عليه واعتماده، والرفع لمدير عام السجون للتوجيه حيال إنشاء إدارة تختص بالتخطيط الاستراتيجي الإحصائي في المديرية العامة للسجون، تتبع إدارة التخطيط والتطوير، ويكون من مهامها إصدار كتاب إحصائي سنوي.

وأخيراً، تطبيق مؤشر السعادة لقياس رضى المستفيدين من المراجعين والعاملين والنزلاء من الخدمات التي تقدمها لهم إدارة السجون في مختلف المناطق لمعرفة أوجه القوة والقصور في الخدمة المقدمة لهم.



مطالبات بقانون رادع يحمي الأطفال من التعنيف

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141121/Con20141121736102.htm>

أشواق الطويرقي، صباح مبارك (مكة المكرمة) أمنية خضري (جدة)

طالب عدد من القانونيين والكتاب والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، بسن قانون رادع يحمي الأطفال من التعنيف، إلى جانب توعية الأسرة والمجتمع بخطورة الاعتداء على الصحة النفسية للأطفال، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للطفل.

ويرى الكاتب عادل محمد عبده ضرورة عقد مؤتمر يناقش قضية الاعتداء على الأطفال بمختلف أشكاله، بمشاركة المختصين والمهتمين بهذا الشأن للخروج بتوصيات تحد من تفاقم الظاهرة في المجتمع، علاوة على إطلاق دورات تدريبية للوالدين في تربية الأطفال، وكذلك توعية الأسرة والمجتمع بخطورة الاعتداء على الصحة النفسية للأطفال، وإجراء دراسات رصينة وموسعة حول المشكلة لمعرفة مدى انتشارها والحلول المناسبة.

من جهتها، أكدت المحامية أمونة توكل، ضرورة منح الأخصائيين الاجتماعي والنفسيين، حق التدخل الوقائي والعلاجي في قضايا العنف ضد الأطفال في المحاكم ومراكز الشرطة ودور الحماية والمستشفيات، في الحالات التي يبين فيها أن صحة الطفل وسلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية مهددة بالخطر، بالإضافة إلى سن العقوبات الرادعة بحق من تسول له الإساءة للطفل، وخاصة المسؤولين المباشرين في رعايته كالأباء والامهات والمعلمين والأطباء. وترى الدكتورة أيمن الطويرقي في دراستها المختصة بحماية الأطفال من الإيذاء، أن صعوبة تصنيف قضية العنف ضد الأطفال في المجتمع، وهل هي مجرد مشكلة أم بلغت حد الظاهرة، سببه قلة البحوث والدراسات الخاصة بهذه القضية، في ظل الغموض والسرية التي يتبعها أفراد المجتمع لخشيتهم من الفضيحة خاصة في جانب الاعتداء الجنسي على الطفل أو الطفلة، مشيرة إلى جوانب عدة تتم من خلالها حماية الأطفال من الاعتداء، منها ما هو على المستوى الأسري.

بدوره، أكد مدير الخدمة الاجتماعية في مستشفى الملك في جدة الأخصائي الاجتماعي طلال الناشري، أهمية منح مزيد من الصلاحيات للمتعاملين مع حالات العنف ضد الأطفال، مشيراً إلى أن موافقة مجلس الوزراء على نظام حماية الطفل تتسم بالشفافية وتنعكس إيجاباً على المجتمع، وعلى المؤسسات المدنية والتربوية واجب التوعية بأهمية الإبلاغ عن حالات التعنيف.

إلى ذلك، حملت الأخصائية النفسية ياسمين الميمني، المجتمع مسؤولية التبليغ عن حالات العنف وحماية حقوق الطفل، وقالت «يجب التصدي للظاهرة عبر كافة القنوات الاجتماعية وهذا من أبسط الحقوق نحو الأطفال».



إلزام شركات ومكاتب استقدام العمالة المنزلية بالتسجيل في

• مساند

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141122/Con20141122736155.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
دعت وزارة العمل جميع شركات ومكاتب استقدام العمالية المنزلية للتسجيل في موقع (مساند) لخدمة المواطن والمقيم على حد سواء، ووضع خيارات سعرية متنوعة أمامهم.

إلى ذلك أكملت الوزارة نشر أسعار المكاتب والاشتراكات على موقع (مساند) وإلزامها بنشرها وفقاً للمهنة والجنسيات، حيث ستقوم الوزارة بإيقاف النقاويض الإلكترونية عند اشتراكات المكاتب التي لم تلتزم بذلك، مع إلزام الشركات والمكاتب بالإفصاح عن تكاليف الاستقدام تيسيراً على المواطنين والمقيمين لاختيار الأسعار المناسبة لهم، إضافة لرفع درجة التنافس بين المكاتب والشركات المختصة لتقديم أفضل الخدمات بما يتمشى مع رؤية واستراتيجية الوزارة في الاستقدام، وحرصت الوزارة على إبراز فترة الاستقدام التي يستغرقها كل مكتب في الموقع والتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعمل وفقاً لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، من مكاتب وشركات مرخص لها من وزارة العمل لمزاولة التوسط في الاستقدام.

يذكر أن الموقع الإلكتروني (مساند) يتكون من عدة نوافذ تعريفية وشرح مبسط تصويري لمراحل تقديم الخدمة ومعلومات لمزودي الخدمة لمكاتب وشركات الاستقدام الداخلية ولجان تسوية الخلافات العمالية في مكاتب العمل في المناطق والمحافظات.

ومن المقرر أن يتوسع موقع مساند ليقدم خدمة إمكانية تقييم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية وفقاً لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب والشركات.

وأوضحت (عكاظ) مصادر في وزارة العمل أن ذلك يأتي تأكيداً من قبل الوزارة من أجل إشعال التنافسية في مجال الاستقدام.

وأوضح مدير عام مكتب وزارة العمل بمنطقة المدينة المنورة عواد عايد الحازمي أن المكتب تلقى كغيره من مكاتب العمل الأخرى تعليمات وزارة العمل في هذا الخصوص، مضيفاً أن الفرع سيعمل بها بالتعاون مع الشركات ومكاتب الاستقدام المعنية.



مراكز الأحياء تعالج 210 قضايا أسرية في عام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141122/Con20141122736303.htm>

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

بحضور 14 مستشاراً في شتى المجالات المختلفة بجمعية مراكز الأحياء بالطائف، ممثلة بإدارة لجنة (سكن)، أطلقت اللجنة العديد من أنشطتها، فيما طرحت على طاولة الاجتماع العديد من المحاور، أهمها منجزات اللجنة في الفترة الماضية، وآلية التعامل مع الحالات من حيث السرية والتأهيل الصحيح، فيما باشرت اللجنة 210 حالات خلال العام الماضي ما بين استشارات نفسية وأسرية واضطرابات سلوكية وإصلاح ذات البين.

يشرف على هذه النشاطات مدير اللجنة المدرب والمستشار الأسري سعد العمري، ورئيس قسم الاستشارات والإرشاد غازي الحارثي، ونائب قسم إصلاح ذات البين علي الغامدي، حيث أكد العمري أن عمل اللجنة لا يقتصر على الأسرة، بل هناك مستشارون في المجال التربوي والنفسي والإدمان والاضطرابات السلوكية وإصلاح ذات البين والقيام بالبرامج التطويرية والتأهيلية والوقائية، والتي - دورها - ستحقق الترابط الأسري والاستقرار النفسي والمجتمعي، ما يساعد الفرد على العطاء أكثر من أجل خدمة دينه ووطنه والعيش بسلام داخل الأسرة والمجتمع.

وأضاف العمري قائلاً: نطمح مستقبلاً لأن نقيم جميع الخدمات المجتمعية لكل من القطاع الحكومي والخاص من خلال نخبة من المتخصصين والكوادر المؤهلة علمياً وعملياً، وإنما هذا واجبنا تجاه ديننا ووطننا المعطاء الذي طالما حثنا على خدمة الأسر والمجتمع، وما نقدمه اليوم لهذا الوطن ليس إلا قليلاً من العمل الذي نقف عاجزين عن رده، مشيراً إلى أن هناك رقماً خاصاً للاستشارات يضمن للمتصل السرية في التعامل مع الاستشارات وخدمة داخل نطاق اللجنة لضمان تقديم الجودة العالية.



طول الانتظار معاناة يومية للمعوقين في عسير

أصابتنا تقرحات الكراسي في المراجعات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141122/Con20141122736183.htm>

محمد طالبي (أبها)

يشكو ذوو الاحتياجات الخاصة في عسير، من طول الانتظار لإنهاء المعاملات، خاصةً صرف المركبات المخصصة لهم، فالطوابير في التأهيل الشامل ممتدة، ولا يراعي أحد أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة على حد قولهم. ويؤكدون أن طوابير انتظار صرف المركبات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة خير دليل على معاناتهم المستمرة من عدم الاهتمام، سواء بسرعة الإجراءات أو عدم وجود موظفين اكفاء لهذا الدور.

وذكر محمد الثوابي (مقعد، يعاني من شلل نصفي) أنه يتردد على الجهات المختصة منذ أكثر من عامين للحصول على سيارة مخصصة للمعوقين دون جدوى، لافتاً إلى أن الكرسي المتحرك أصابه بتقرحات، من طول الانتظار. وأشار العم حسن الأسمرى إلى أنه قد تقدم منذ حوالي عامين للحصول على السيارة الخاصة بالمعوقين؛ نظراً لكونه أباً لاثنتين من المعوقين، لكنه عجز عن الحصول عليها وما زال ينتظر، بعد أن أبلغته الشؤون الاجتماعية أن سبب التأخير يعود لعدم التزام «المورد» بتوفير عدد السيارات المطلوب في الموعد المحدد بحسب العقد المبرم مع الوزارة في هذا الشأن. وأضاف الأسمرى أنه يعاني من نقل ابنه بسبب إعاقتهما المتمثلة في فقدان القدرة على النطق والحركة نتيجة إصابتهما بالشلل منذ الطفولة، موضحاً أن أحدهما يعاني من تخلف عقلي وضمور في المخ، بينما يعاني الآخر من ضمور شديد في الأطراف السفلى، وكذلك في المخ، مشيراً إلى أنه تقدم إلى مركز التأهيل الشامل بأبها منذ بداية عام 1434 بطلب سيارة؛ ليتمكن من نقل ابنه المعوقين وتمت الموافقة على طلبه، إلا أنه فوجئ بعدم صرف السيارة له، رغم مرور هذا الوقت. ويوضح مطلق الشهراني (مقعد) أن المعاناة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة تتمثل في عدم الصرف، وقال: اتسلم 900 ريال شهرياً ولا تكفي نهائياً، ولدي معاملة حيث إنني راجعت في المقطوع والدائم وأعطيت موعداً بعد 6 أشهر، وأنا من سكان مركز طريب بمحافظة خميس مشيط، وأجد صعوبة في الوصول إلى هنا والعودة مجدداً. وأبدى سعيد القحطاني (مقعد) استياءه من اضطراره للحضور على كرسيه المتحرك شبه اليومي لمراجعة إجراءات لاستكمال علاجه، معبراً عن شكواه من الروتين المتعب وخاصة أنه لا يستطيع التنقل، مستغرباً من عدم وجود موقع الكتروني كما هو معمول به في كثير من الدوائر الحكومية لاستكمال الإجراءات عبر هذا الموقع بدلاً من المراجعة شبه اليومية لغرض تصديق ورقة أو استكمال ورقة ناقصة، مع مراعاة أننا فئة احتياجات خاصة. ويشير عبدالله عسيري إلى أن المشكلة التي يواجهها هو والكثيرون غيره، تتمثل في المعونة الشهرية التي لا تكفي متطلبات الأسرة في الوقت الراهن في ظل أعباء الحياة وغلاء الأسعار وندرة البدائل التي تساعد على تأمين مصدر دخل إضافي. ويذكر سعيد ظافر الاحمري أنه يجب أن يكون هناك تساهل في استحقاقات الضمان، مبيناً أن والده لا يستفيد من الضمان لأن راتبه 1800 ريال، وهي بالطبع لا تكفي احتياجات المنزل، لكنهم يصرون على أنه لا يستحق، ولقد راجعت له مرات عديدة وأخبروني أنه يجب أن استوفي بعض الشروط التعقيدية.



”الداخلية” تحمي خصوصية الأفراد من ”الانتهاكات”

المصدر: جريدة الوطن الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=206671&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
قطعا لتنامي عمليات التطفل على بيانات وأحوال الأفراد الشخصية، أو استخدامها في أغراض غير مشروعة، انتهت لجنة حكومية ترأسها وتشرف عليها وزارة الداخلية، من البناء التشريعي لمشروع نظامي، يسعى الأول لحماية خصوصية البيانات الشخصية، ويسعى الثاني لإقرار حق المواطن في الاطلاع على المعلومات التي لدى الجهات العامة وزيادة درجة شفافية وانفتاحها على المجتمع تحت اسم "حرية المعلومات".
وعلمت "الوطن" أن وزارة الداخلية - صاحبة المبادرة في هذين المشروعين - تعكف هذه الأيام على استطلاع آراء عدد من الجهات الحكومية حول مسودتي النظامين، وذلك عقب إنهاء اللجنة الحكومية كل ما يتصل بمسائل الصياغة وكتابة المواد ومراجعتها.
ويهدف مشروع نظام "حماية خصوصية البيانات الشخصية"، إلى إيجاد أحكام وإجراءات لتنظيم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها واستعمالها أو تمريرها إلى طرف ثالث، وبما يكفل حماية خصوصية أصحاب البيانات وحقوقهم. ويحفظ نظام حماية خصوصية البيانات الشخصية، حق الأفراد، في عدم إفشاء معلوماتهم الشخصية، سواء كانت في صيغة إلكترونية أو ورقية، التي تجمعها الجهات المختلفة الحكومية أو الخاصة كالبنوك والمستشفيات والمراكز التجارية، مثل البيانات العائلية أو الوظيفية أو المالية أو الطبية أو التسويقية، وبما في ذلك الصور ولقطات الفيديو التي يتم جمعها عبر عمليات الرصد التي تتم من خلال كاميرات المراقبة المختلفة.

وطبقا لما تحصلت عليه الصحيفة من معلومات، فإن النظام المقترح سيحول الجهات التنفيذية صلاحية اتخاذ الإجراءات النظامية لإحالة كل من يخالف مواده إلى الجهات القضائية، مما سيتيح للمواطنين والمقيمين الاطمئنان على بياناتهم الشخصية وحفظها من أي استخدامات غير مشروعة.

في خطوة من شأنها كبح تنامي عمليات التطفل على بيانات وأحوال الأفراد الشخصية، أو استخدامها في أغراض غير مشروعة، انتهت لجنة حكومية ترأستها وأشرفت عليها وزارة الداخلية، من البناء التشريعي لمشروع نظامين، يسعى الأول إلى حماية خصوصية البيانات الشخصية، ويسعى الثاني إلى إقرار حق المواطن في الاطلاع على المعلومات التي لدى الجهات العامة وزيادة درجة شفافيته وانفتاحها على المجتمع، تحت اسم "حرية المعلومات".

وعلمت "الوطن" أن وزارة الداخلية "صاحبة المبادرة في هذين المشروعين"، تعكف هذه الأيام، على استطلاع آراء عدد من الجهات الحكومية حول مسودتي النظامين، وذلك عقب أن أنهت اللجنة الحكومية كل ما يتصل بمسائل الصياغة وكتابة المواد ومراجعتها.

ويهدف مشروع نظام "حماية خصوصية البيانات الشخصية"، إلى إيجاد أحكام وإجراءات لتنظيم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها واستعمالها أو تمريرها إلى طرف ثالث، وبما يكفل حماية خصوصية أصحاب البيانات وحقوقهم. ويحفظ نظام حماية خصوصية البيانات الشخصية حق الأفراد في عدم إفشاء معلوماتهم الشخصية، سواء أكانت في صيغة إلكترونية أم ورقية، التي تجمعها الجهات المختلفة الحكومية أو الخاصة كالبنوك والمستشفيات والمراكز التجارية، مثل البيانات العائلية أو الوظيفية أو المالية أو الطبية أو التسويقية، بما في ذلك الصور ولقطات الفيديو التي يتم جمعها عبر عمليات الرصد التي تتم من خلال كاميرات المراقبة المختلفة.

وطبقا لما حصلت عليه الصحيفة من معلومات، فإن النظام المقترح سيحول الجهات التنفيذية صلاحية اتخاذ الإجراءات النظامية لإحالة كل من يخالف مواده إلى الجهات القضائية، مما سيتيح للمواطنين والمقيمين الاطمئنان على بياناتهم الشخصية وحفظها من أي استخدامات غير مشروعة، في ظل وجود محاسبة للجهات التي تنتهك خصوصياتهم.

وعلمت "الوطن" أن مجلس الوزراء كان قد ناقش في مطلع عام 1431 ما عرضته وزارة الداخلية عن وجود الحاجة إلى إيجاد نظام لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية لتنظيم عمليات التعامل مع البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد الطبيعيين، وذلك في ضوء ما اتضح لها عن الاحتمالات القائمة لانتهاك سرية وخصوصية البيانات الشخصية، جراء عدم حفظها بالشكل الآمن أو تداولها أو استعمالها لغير الغرض الذي جمعت من أجله، خاصة أن التشريعات ذات العلاقة غير كافية ومفرقة في عدد من الأنظمة.



الطفل وحرية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 محرم 1436 هـ - 21 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141121/Con20141121736053.htm>

شايع بن هذال الوقيان

من أعجب الأشياء في المدينة الأمريكية الصغيرة و(الفقيرة نسبياً) التي أعيش فيها أنني رأيت فيما رأيت بيوتاً متهاكة ومحلات تجارية بالية وأسواقاً فارغة وطرقاً متشققة.. ولكن المدارس بكل أنواعها مشيدة على أرقى وأجود أنواع البناء ويتوفر فيها من كل ما يلزم الطفل من وسائل التعليم والترفيه والسلامة مما لا نجده في مدن غنية في بلادنا العربية. بل إن هناك أحياء فقيرة جداً تكتظ بالمشردين والعاطلين ولكن يفاجؤك أن المدرسة التي يتلقى فيها أطفالهم أساسيات التربية والتعليم أشبه بجوهرة لامعة في بيوت خربة. والمدرسة التي توجد في الحي الفقير لا تختلف عن المدرسة التي توجد في الحي الغني.

الطفل عند هؤلاء الناس شبه مقدس فهم يحرسون كل الحرص على تربيته وتعليمه وتهينته للمستقبل، فإذا ما بلغ الفتى رشده وشب عن الطوق أصبح هو مسؤولاً عن نفسه. لكنه كطفل يكون الجميع مسؤولين عنه: فعمدة المدينة والشرطة والمجتمع كله مسؤول عن حماية ورعاية الأطفال. على سبيل المثال، إذا ما توقف (الباص) الذي ينقل الأطفال من وإلى بيوتهم عند إحدى محطات النزول فإن كل السيارات تتوقف. وقد كنت أظن أنه لطف من سائقي السيارات أن يتوقفوا

حرصا على سلامة الأطفال، لكن تبين لي لاحقا أنه أمر إلزامي ويعاقب من يخالف هذا الأمر. هذه بعض المشاهدات اليومية التي نعرفها كلنا.. بل إننا قادرون عليها. لكن هناك شيئا آخر مهما. ففي القانون الأمريكي، الطفل ليس ملكا لأبويه ولا ملكا لأحد، وهو حر ومستقل. إن ضرب الأب مثلا لطفله لا يختلف أبدا عن ضرب أحد الغرباء لهذا الطفل.. فالقانون يعاملهما بالمثل. لكن ما معنى أن يكون الطفل حرا ومستقلا؟ أليس تركه يفعل ما يشاء مضرا بسلامته وربما بحياته؟ هذا الكلام صحيح. لكن الحرية ليست إرخاء مجاني للقيود والضوابط. فالحرية متى وجدت فإنها تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الضوابط والقيود. وأهم قيد فيما يتعلق بحرية المرء (الراشد) هو حرية الآخرين. فليس كونك حرا مبررا لنزع هذا الحق عن الآخرين. فالحرية - والتي يعبر عنها القانون في المجتمع المدني - تسعى لحماية المواطن؛ أي حماية حريته إجمالا: كحريته في السلوك والتعبير والتجارة والتنقل ونحوها. إذن، فالحرية تحمي المرء من اعتداء الغير عليه. لكن ماذا عن الطفل (غير الراشد)؟ لقد سبق أن أشرت في مقال قديم إلى المبدأ الأساسي. فإذا كان المرء حرا ما لم يلحق الضرر بالآخرين، فالطفل حر ما لم يلحق الضرر بنفسه (وبالآخرين طبعاً). إن الطفل كالنبته، يجب علينا فقط إزالة ما يعيق نموها السليم. ودور المربي سلبى: إنه يكمن فقط في إزالة ما يعيق نمو الطفل العقلي والجسدي والنفسي والمهاري. والمربي الذي يصوغ الطفل على نموذج معطى (ما نسميه قنوة) هو أمر خطير على حرية الطفل. التربية ليست مصنعا والطفل ليس منتجا. المدارس والأسر عليها واجب أن تتعرف جيدا على الطفل وعلى المهارات والمواهب التي يحوزها لكي تصقل. الكثير من الأسر والمدارس عندنا وبكل أسف لا تعرف شيئا عن أطفالها إذا تعلق الأمر بالمواهب. هناك أطفال كثيرون لديهم مواهب وقدرات لكنها لم تكتشف فضاغت هباء. إن حرية الطفل التي يجب صيانتها هي أن يتم التعرف على الطفل وعلى إمكاناته وأن يفسح لها المجال لكي تنمو بحرية.

السؤال الذي أود أن أختتم به المقال، وهو موجه لكل ولي أمر: هل تود أن يصبح طفلك نموذجا مثاليا يشار إليه بالبنان عند سواد الناس وأن يكون عالما أو مهندسا ناجحا لكنه في الوقت نفسه يعاني من عقد نفسية واهتزاز في شخصيته وعذاب أبدي.. أم تود أن يكون سليما نفسيا وعقليا أولا.. بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي سيكون عليه في المستقبل: أفقيرا كان أم غنيا؟.



من التعليم إلى التعلم.. في الجامعات السعودية

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

أ.د. طلال بن عبدالله المالكي

التعليم ببساطة هو التلقين، ويعرفه المختصون بأنه: العملية المنظمة التي يُمارسها المعلم بهدف نقل ما بذنه من معلومات ومعارف إلى المتعلمين. لكننا نصيفُ طلبة الجامعات بأنهم يملكون "النضج والاستعداد والعزم والحوافز" وهي بالمناسبة مواصفات تتوافق مع طبيعة "التعلم" ومتطلباته. إذن كيف يستقيم إصرار منظومتنا الأكاديمية على الاستمرار في تلقين هؤلاء "الناضجين ذوي العزيمة والاستعداد"؟ كيف نرضى أن ننظر لمليون طالب وطالبة جامعيين أو يزيدون، نظرة دونية ونبخسهم حقهم في التفكير الحرّ والتعلم الحرّ، واكتساب المعارف والمهارات بأنفسهم مع شيء من توجيهه لا التلقين.

أما التعلّم "بالمقارنة مع التعليم" فهو عبارة عن: نشاط ذاتي يقوم به المتعلم ليحصل على إجابات وحلول ومعارف ويكوّن مواقف ووجهات نظر، يستطيع بواسطتها أن يجابه كل ما قد يعترضه من مشاكل في الحياة. وهو، أي التعلّم، كما يقول عنه (من Munn): عبارة عن عملية تعديل في السلوك أو الخبرة (الباحث محمود نصر الدين أحمد: الفرق بين التعليم والتعلم والتدريب). لذلك يمكن أن نقول إن التعلم بكل أشكاله ممارسات لا يمكن بأي حال تلقينها فمثلا التعلم العقلي: الذي يهدف إلى تمكين الفرد من استخدام الأساليب العلمية في التفكير سواء في مجال المشكلات أو في مجال الحكم على الأشياء، والتعلم الانفعالي الوجداني: الذي يكسب الطلبة الاتجاهات والقدرة على ضبط النفس في بعض المواقف

الانفعالية، والتعلم اللفظي: الذي يهدف إلى إكساب الفرد العادات المتعلقة بالناحية اللفظية كالقراءة الصحيحة لمقال معين، أو نص قصير، أو حفظ الأعداد والمعاني، وكذلك التعلم الاجتماعي والأخلاقي: الهادف إلى اكتساب الفرد العادات الاجتماعية المقبولة في مجتمعه، وتعلم النواحي الخُلقية، كاحترام القانون والأداب العامة، وأخيرا التعلم المقصود أو التعلم المعقد: وهذا النوع من التعلم يتطلب من الفرد القيام بالجهد والفهم والترتيب والانتباه، واستخدام بعض وسائل الإيضاح، سواء حركيا أو عقليا. الخلاصة من كل ما تقدم يمكن تعريف التعلم بأنه تعديل للسلوك من خلال التجريب والخبرة. كما هو تعديل ثابت في السلوك ناتج عن الممارسة. نعم بإمكان المعلم أن يحشو أذهان طلبته بمعلومات مُجرّدة. أما كل أشكال التعلم المذكورة أعلاه فلا يمكن البتة وضعها في مناهج مقولبة، لكنها مهارات وسلوك يستطيع الطالب أن يكتسبها عن طريق الأستاذ القدوة وجلسات الحوار الهادئة والنشاطات الصفية واللاصفية (أبناؤنا بين التعلم والتعلم - مجلة القافلة - عدد سبتمبر 2014 م، بتصريف).

كتب كثير من الباحثين عن نظرية التحكم الذاتي للطلاب بنفسه Self-Authorship، بدلاً عن التلقين والحشو لعقله من الخارج، ومن ذلك دراسة أجرتها ديورا داي (Deborah A. Day) وتيري لين (Terry Lane) بعنوان: إعادة تشكيل دور الأستاذ الجامعي ليتناسب مع تطور التحكم الذاتي (للطالب): فن الانسحاب الهادئ، Reconstructing Faculty Roles to Align with Self-Authorship Development: The Gentle Art of Stepping Back The Canadian Journal for the Scholarship of Teaching and Learning، وترتكز هذه الدراسة على أن الطالب يحتاج أن يتحكم بتعلمه واكتسابه للمهارات والخبرات ودخول التحدي مع نفسه في ذلك، بدلا من الانتظام في فصول دراسية يزيد عدد الطلبة فيها على المائة فقط، ويمارس فيها الأستاذ سلطته وسطوته ويلقنهم ما يراه مناسباً وحسب.

إننا على يقين بأن البدايات دوماً تؤسس للنهائيات، لذلك فإن التحول من المنهج المتبع في مدارس التعليم العام، كما يحدث الآن، وهو منهج تلوّظي بالأساس، يقوم على تقديم معلومة جاهزة للطالب، ومطالبته بحفظها بعناية عن استثمار قدراته العقلية، وتعوّده بدلا عن ذلك على التفكير والتحليل والاستنباط، وتنمية مهارات الملاحظة والإبداع لديه لهو تحول محمود. لكل ذلك ومن وجهة نظري لا يلبق بمؤسسات التعليم العالي أن تتأخر في أن تقود مسيرة التحول من التعليم إلى التعلم وبصورة كلية ونهائية.

إن التعلم مكون جوهري للوجود الإنساني وأساسي للتربية. إنه ببساطة تعديل للسلوك الإنساني من خلال التجربة والتدريب، وتكوين الخبرات بصورة ذاتية وشخصية. ونجزم أن الدول التي تحوّلت منذ عقود عديدة من التعليم إلى التعلم قد استفادت وتقدمت كثيرا. لذلك أصبح لزاما علينا ألا ننتظر أكثر، بل يجب أن نتحول وبسرعة ممنهجة نحو التعلم كمنهج ملزم لجامعاتنا. خصوصا مع وجود وسائل التعلم المتاحة -خارج مؤسسات التعليم العالي- التي قد لا تكون بريئة جدا في بث مفاهيم ورؤى وأفكار قد لا تكون في مصلحة الطلبة والمجتمع وعموم الوطن، لكن نتاج التعلم هو بمثابة المناعة والترياق المضاد.

إن طلبة جامعاتنا يتمتعون بحظ وافر من الاستعداد النفسي والنضج العقلي، الذي يمكنهم من إنجاز عملية التعلم التي تدوم العمر كله، بل إنهم يصبحون قادرين على أن يبدعوا كغيرهم وأكثر.. لذلك يجب ألا نحرّمهم هذه الفرصة الذهبية خلال حياتهم الجامعية حرصا على مصلحتهم وبالتالي مصلحة الوطن.. وبالله التوفيق.



لقمة العيش تصد أرواح المعلمات

المصدر: جريدة المدينة الأحد 30 محرم 1436 هـ - 23 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

د. محمد عثمان الثبتي

إن الأطروحات النظرية قد وجب رحيلها، واستبدالها فوراً ببدائل عملية تضمن سلامة المعلمات من هدر الأرواح المتعاطم، وتضمن معها المحافظة على تركيبة الأسرة المُهددة بالتفكك جراء فقدان سيدة المنزل، إما بالموت أو العجز الدائم

استفاقت تبوك يوم الخميس المنصرم على فاجعة تُعدُّ حلقة في سلسلة طويلة من مشاريع الإهمال المؤدي إلى الموت والمُصمَّمة فقط للمعلمات اللائي اضطرتن ظروفهن الحياتية للقبول بطلب "لقمة العيش" بعيداً عن مقر سكنهن، في واحدة من المُعضلات التي لازالت بعيدة كل البعد عن إيجاد حل جذري للحد من ديمومة حصد أرواح أمهات تركن فلذات أكبادهن ثكلى بعدهن، وأخوات وبنات خلّفن الحزن الحارق في أفئدة آبائهن وأمهاتهن وزميلاتهن وطالباتهن. هذه الحوادث التي تتعرض لها المعلمات على خارطة الوطن بأكمله لم تكن فاجعة تبوك أولها ولن تكون آخرها -فمع إيماننا بالقضاء والقدر- إلا أن الأخذ بالأسباب أمر لا يجب الإغفال عنه خاصة من الجهات ذات العلاقة والتمثلة في وزارة التربية والتعليم بحكم المرجعية الإدارية، ووزارة النقل بحكم مسؤوليتها المُباشرة، والإدارة العامة للمرور بحكم ضرورة قيامها بتوفير السلامة على الطرق، على أن تأخذ في الاعتبار سرعة تنفيذ هذا المشروع الوطني الذي أجزم أنه سيحظى بمباركة جماعية جراء استمرارية الخوف والهلع الذي ينتاب منازل المعلمات اللائي يُغادرنها قبل تنفس الصباح ولا يُعدن لها إلا بعد أن تُغادر الشمس مجراها.

ولعل الأسباب المؤدية لوقوع هذه الحوادث متعددة؛ فمنها تدني صلاحية السيارات المُستخدمة للنقل، ومنها ما يعود إلى سهر السائقين والقيادة وهم مواصلون، ومنها ما كانت السرعة الكبيرة هي الفيصل في ذلك، فمهما كانت المُسببات فالموت واحد؛ لذا نتمنى أن تبحث كل جهة من الجهات المعنية في كيفية تلافي وقوع تلك الحوادث المميتة، فوزارة التربية والتعليم معنية بإعادة النظر في معايير التعيين الحالية؛ ووزارة النقل يجب أن توفر وسائل نقل حديثة وتؤهل سائقين مؤتمنين، ناهيك عن أهمية تجهيز الطرقات باستراحات، والأهم من ذلك مراجعة المنعطفات الخطرة التي لا يُقرها عقل ولا يقبلها منطق، بينما يقع على إدارة المرور حمل سلامة الطريق، عن طريق دعمه بالأجهزة التي تحد من السرعة المتهورة، ومحاسبة المُتهور فوراً، ويُمكن تدعيم ما ذكرته أنفاً بدراسة علمية أجرتها جامعة الملك فهد؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن 17% من المركبات التي تقل المعلمات تتحرك بإطارات لا تتوافق مع الظروف المناخية للمنطقة، مما يسهم في سرعة انفجارها، وبيّنت الدراسة أن العنصر البشري يتحمل نسبة 80% من الحوادث. من هذا المنطلق فإن الأطروحات النظرية -التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع- قد وجب رحيلها، واستبدالها فوراً ببدائل عملية تضمن سلامة المعلمات من هدر الأرواح المتعاطم، وتضمن معها المحافظة على تركيبة الأسرة المُهددة بالتفكك جراء فقدان سيدة المنزل، إما بالموت أو العجز الدائم؛ فهل نرى قريباً تحركاً من الجهات المعنية بهذا الأمر لحماية هذه الفئة التي حملت مشعل النور، ووضعت حياتها على "طبلون" حافلتها التي تنقلها لطالباتها في كل صباح؟! * تعزية للوطن:

هدى البلوي وعزة الزهراني انتظمن في عقد الموت مع بقية زميلاتهن، فلهن من الوطن الدعاء بأن يكتبهن شهيدات علم، وشاهدات على إهمال يأمل الوطن من أبنائه المُخلصين أن يُلنقت إليه بسرعة تفوق سرعة الضوء لوقف مسلسل حصد الأرواح على الطرقات.

حقوق الإنسان في العالم

سفيرة السويد بالقاهرة شارلوتا سبار تكتب لـ "اليوم السابع" بمناسبة "يوم الطفل": فلنحتفل بالأطفال ولنتكاتف جميعاً من أجل حقوقهم.. وتؤكد: جميعهم لهم الحق في اللهو والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنية

المصدر: جريدة اليوم السابع السبت 29 محرم 1436 هـ - 22 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

يوافق الـ20 من نوفمبر هذا العام الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتي تضع الإطار للحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، وأيضاً الثقافية للأطفال. فحماية حقوق الطفل هي قضية عالمية ذات أهمية حيوية. فأطفال اليوم هم أيضاً رجال ونساء الغد الذين سيشكلون مستقبل مجتمعاتنا والعالم الذى نعيش فيه. من واجبنا كمجتمع وكأمهات وآباء أن ندافع عن حقوقهم، وأن ننصت بعناية إلى ما يحتاجه أطفالنا. فبعد مرور 25 عاماً، علينا أن نذكر أنفسنا، ماذا حققنا لأطفالنا وماذا ينتظرون منا؟. الأطفال فى حاجة إلى قانون يحمى حقوقهم. حقوق الإنسان - بما فى ذلك حقوق الطفل - بمثابة حجر الزاوية فى كل من السياسة الداخلية والخارجية للسويد. وكانت السويد ليست فقط من أوائل الدول التى صدقت على الاتفاقية، ولكن أيضاً منذ أوائل السبعينات تلتزم السويد بتوفير الرعاية والدعم اللازم للأطفال. وفى عام 1979، أصبحت أول دولة فى العالم تجرم جميع أشكال العقاب البدنى للأطفال. كما أعلنت الحكومة السويدية الجديدة مؤخراً أنها ستبدأ فى العمل من أجل إدراك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ضمن القانون السويدى. فالدفاع عن حقوق الأطفال، والعمل من أجل المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ستكون من أولويات عمل الحكومة السويدية لضمان تمتع أطفال العالم بجميع حقوقهم التى لا جدال فيها. الأطفال فى حاجة إلى أن يكونوا على قائمة جدول أعمال التنمية العالمية. فمنذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل فى عام 1989، تم تحقيق الكثير من الإنجازات فى هذا المجال فى جميع أنحاء العالم. كما أصبح حقوق الطفل فى صميم المناقشات الخاصة بالتنمية العالمية، بما فى ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. ولكن بالرغم من ذلك، لا يزال مئات الآلاف من الأطفال مهددون بسبب النزاعات والحروب والكوارث الإنسانية. هناك الكثير الذى يتعين علينا القيام به لمواجهة هذه التحديات. والسويد عازمة على أن تكون قوة عالمية رائدة من أجل حماية حقوق الطفل وتلبية احتياجاتهم. فكونها من أكبر الدول المانحة، تساهم السويد فى توفير حياة أفضل للأطفال من خلال برامج ثنائية وبرامج الأمم المتحدة للحد من وفيات الأطفال، وتحسين الصرف الصحى وزيادة فرص الحصول على التعليم للملايين منهم. الأطفال فى حاجة إلى التعلم والمرح. الفنون والترفيه هى حجر الأساس لتنمية القدرات الإبداعية و الاجتماعية والتعليمية للطفل. كل طفل له الحق فى اللهو والاستمتاع بأنشطة ترفيهية والمشاركة بحرية فى الحياة الثقافية والفنية. ويعتبر الأدب من أهم العناصر التى يجب توفيرها للطفل. فأدب الأطفال ليس فقط أداة للترفيه، فالقراءة تغذى شخصية الطفل، وتثير فضوله للمعرفة وتزرع بذور الإبداع والابتكار والتفكير النقدى. وقد أدركت السويد أهمية القراءة منذ زمن بعيد. فكل كتاب من ضمن عشرة كتب تنشر فى السويد هو كتاب للأطفال، ويتم نشر ما يقرب من 1700 كتاب للأطفال كل عام. وترجع شعبية وتميز كتب الأطفال السويدى إلى تناولها موضوعات قد يجد البالغين صعوبة فى الحديث عنها مع الأطفال مثل الخوف والوحدة والعنف والطلاق والوفاة. استناداً إلى التجربة السويدية الغنية فى هذا المجال، قامت سفارة السويد فى القاهرة، بالتعاون مع اليونيسيف والشركاء المحليين فى مصر، بإطلاق مبادرة "القراءة للأطفال" خلال شهر نوفمبر لرفع مستوى الوعي حول أهمية القراءة. فعلى مدار شهر كامل، تنظم عدد من المكتبات ومنظمات المجتمع المدنى أنشطة للتشجيع على القراءة،

مستخدمة كتب أطفال عالية الجودة لكتاب سويديين تم ترجمتها للغة العربية، وبالتوازي مع مجموعة واسعة من الأنشطة تشمل حكي القصص، والفنون والحرف اليدوية، وورش الدراما. ونأمل أن تساعد هذه المبادرة على إلهام الآباء وغيرهم لجعل القراءة جزءاً أساسياً وممتعاً ضمن الأنشطة اليومية للأطفال. الأطفال في حاجة إلى التشجيع والتكريم. وتعتبر الجائزة العالمية للأطفال أكبر مبادرة سويدية لتتقيف الشباب والأطفال حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. فكل عام يشارك الملايين من الأطفال من جميع أنحاء العالم في البرامج المتعددة لهذه الجائزة. حتى الآن، تم دعم حوالي 36 مليون طفل (من ضمنهم نصف مليون طفل في السويد) لكي يصبحوا أشخاصاً قادرين على إحداث التغيير سواء في حياتهم اليومية أو في مجتمعاتهم. وكانت الطفلة الباكستانية ملالا يوسف من ضمن الحائزين على الجائزة العالمية للأطفال لعام 2014 تكريماً لها لمعركتها الشجاعة والمليئة بالمخاطر في الدفاع عن حق الفتيات في التعليم. فقد أصبحت مالالا نموذجاً يحتذى به بالنسبة للعديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم. أما في مصر، وكجزء من الجهود التي تبذلها منظمة اليونيسف لدعم الأطفال وبناء مهاراتهم، تم تكريم خمسة وعشرين طفلاً موهوباً في وقت سابق خلال هذا الشهر لأعمالهم الفنية الرائعة وصورهم التي التقطوها في شوارع القاهرة، والتي تم عرضها خلال احتفالية بمقر السفارة السويدية. هؤلاء المصورون الشباب ليسوا مثل الأطفال الآخرين. هم أطفال مروا بظروف قاسية. كانوا يعيشون في الشوارع ولم تنتح لهم رفاهية الحصول على التعليم المناسب أو العيش داخل جو عائلي مستقر. ومع ذلك، فقد استطاعوا أن يبهرونا وأن يعطونا بريقاً من الأمل. وهذا دليل على أن الأطفال - عندما تتوفر لهم الأدوات المناسبة - يمكنهم أن يفعلوا المعجزات وأن يساهموا في تقدم وازدهار بلدهم. دعونا نوحّد قوانا لدعم التنمية الاجتماعية والتعليمية والثقافية لأطفال العالم، وإعدادهم لتحمل مسؤوليات الغد. فهم رجال ونساء المستقبل الذين سيشكلون مجتمعاتنا والعالم الذي نعيش فيه.

